ردود الفعل الدولية على اتفاقية الحماية البريطانية مع الكويت

تُعَدُّ اتفاقية الحماية البريطانية مع الكويت التى عقدت عام ١٨٩٩ بين بريطانيا والشيخ مبارك من أبرز الاتفاقيات السياسية فى تاريخ الكويت الحديث، والتى أدت دوراً مهمًا فى مجال العلاقات الدولية على المستويين المحلى والإقليمى ثم المستوى الدولى.

وانطلاقًا من سَعْيِ الباحث إلى تتبع ودراسة تاريخ الكويت الحديث فى محاولة لإعادة كتابة هذا التاريخ بصورة شاملة ومتكاملة، ومن خلال المصادر الأصلية المتمثلة فى الوثائق التى تمكن الباحث من الحصول عليها من دور الوثائق فى الجانبين العثمانى والبريطانى، إلى جانب مركز الوثائق التابع للديوان الأميرى فى دولة الكويت، فقد استطاع الباحث دراسة وتحليل وتقييم تلك الوثائق فى ضوء الظروف المحيطة بها، ومن خلال معطيات العلاقات الدولية فى تلك الفترة من تاريخ الكويت الحديث.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة ردود فعل الدول الأجنبية على عقد اتفاقية الحماية البريطانية على الكويت، وبخاصة كل من الدولة العثمانية والدول الأوربية التى كان لها مصالح خاصة فى الكويت، وذلك من أجل الوصول إلى جميع الحقائق التاريخية المتصلة بتلك المرحلة المهمة من تاريخ الكويت.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم تقسيم هذا البحث إلى أقسام أربعة، بحيث يمهد القسم الأول لهذا البحث بشرح وتوضيح لانعكاسات اتفاقية الحماية البريطانية على مكانة الكويت الدولية. فى حين يتناول القسم الثانى ردود فعل الدولة العثمانية، وهى الدول التى كانت تسعى دائماً لفرض نفوذها وسيطرتها على الكويت بكل الوسائل، ويبين هذا القسم ردود الفعل المستمرة العثمانية وتطورها من محالولات لكسب ود أمير الكويت بوسائل شتى، إلى استخدام القوة ضده عندما تفشل فى ذلك.

أما القسم الثالث، فيتابع موقع روسيا من الاتفاقية، ويوضح تضامنها مع الدولة العثمانية، وذلك سعيًا لتحقيق أهدافها الخاصة بالكويت، ومنها محاولة الوصول إلى منطقة الخليج، واختيارها للكويت كمحطة ومستودع للفحم، ونقطة نهاية لخط حديد كابنست.

كما يتعرض القسم الرابع إلى موقف ألمانيا ورد فعلها على اتفاقية الحماية البريطانية مع الكويت، ويوضح أن موقفها كان يتفق تماماً مع مصالحها الخاصة، وأن مساندتها للدولة العثمانية كان يهدف إلى المحافظة على مصالحها الخاصة فى الكويت، وبخاصة من سكك حديد برلين بغداد.

وتنتهى الدراسة بخاتمة موجزة تبين أبرز النتائج التى توصل إليها الباحث فى هذا البحث حول ردود فعل الدول الأجنبية على اتفاقية الحماية البريطانية مع الكويت، والتى تسببت فى حرمان تلك الدولة من تنفيذ تطلعاتها ومخططاتها فى الكويت.

تمهيد:

أحاطت الصعاب بالشيخ مبارك من كل صوب، وذلك نتيجة الطريقة التى تولى بها الحكم على إثر قتل شقيقه (الشيخ محمد الصباح) الحاكم، ومساعده (الشيخ جراح)، فقد استنكر أهل الكويت ذلك الأمر الذى لم يعتاده من قبل، فى الوقت الذى رفضت الدولة العثمانية الاعتراف فيه بالشيخ مبارك كحاكم للكويت، وساندت أبناء أخويه القتيلين للأخذ بثأر أَبَوَيْهِم، واستخلاص الحكم من الشيخ مبارك، مما دفع الأخير إلى طلب الحماية من الدولة صاحبة النفوذ الأقوى فى المنطقة، بريطانيا العظمى، والتى ترددت فى قبول فرض حمايتها على الكويت، خوفاً من أن يحملها ذلك أعباءً إضافية مع الدولة العثمانية والدول الأوربية الأخرى صاحبة المصالح فى المنطقة، ولكن بريطانيا عادت وعَدَلَت عن موقفها بعد أن تأكد لها من خلال تقارير مسئوليها فى المنطقة أهمية الكويت، وما ستوفره اتفاقية الحماية لها من مصالح مهمة جداً.

وبعد أن تأكدت الحكومة البريطانية من الناحية القانونية من استقلال الكويت عن الدولة العثمانية أرسلت مقيمها السياسى فى الخليج العربى الكولونيل ميد Col. Meade، والذى عقد اتفاقية مع الشيخ مبارك بتاريخ ٢٣ يناير ١٨٩٩م حيث تعهد الشيخ عن نفسه وعن خلفائه من بعده بألا يبيع ولا يؤجر أراضيه، ولا يستقبل ممثلى الدول الأجنبية إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية، فى حين تعهدت الأخيرة ببذل مساعيها الحميدة لحماية الكويت من الاعتداءات الخارجية، والسعى للحفاظ على ممتلكات الأسرة فى البصرة من تجاوزات الدول العثمانية.

وحرصت الحكومة البريطانية على سرية اتفاقيتها مع الكويت، ولكن ذلك لم يكن ممكنًا، وكان لابد أن تعرف الدول الأجنبية بهذه الاتفاقية التى لها تأثيرها العكسى على مصالحها فى الكويت والمنطقة، لذا فلم يكن من الممكن أن تقف هذه الدول (الدولة

العثمانية وفرنسا وروسيا وألمانيا) مكتوفة الأيدى تجاه هذه الاتفاقية، فكان لها ردود أفعالها العكسية تجاهها، ومساعيها الحثيثة لإفشالها، الأمر الذى سنتناوله فى هذه الدراسة.

انعكاس معاهدة الحماية على وضعية الكويت الدولية:

لم تكن التزامات الكويت تجاه بريطانيا ـ وفقاً لاتفاقية الحماية ـ غريبة عن الدول المستقلة فى العرف الدولى آن ذاك [١]، وقد طبقت الحكومة البريطانية على الكويت عبارة «إمارة مستقلة تحت الحماية البريطانية» فى كل الاتصالات الرسمية التى تجرى بشأنها (الكويت) مع الحكومات الأخرى، كالاتصالات التى أجرتها الحكومة البريطانية فى الفترة اللاحقة مع كل من الحكومة العراقية والحكومة السعودية، لتسوية المشاكل المعلقة بين كل من الحكومتين والكويت[٢].

وكان المسئولون البريطانيون فى المنطقة يفسرون عبارة «إمارة مستقلة تحت الحماية البريطانية» بأنها تعتمد على أن الحقوق البريطانية فى الخليج (العربى) والساحل لا ترتكز فقط على الاتفاقيات التى أبرمتها الحكومة البريطانية مع الحكام فحسب، وإنما على العرف والرضا، والعلاقات الوطيدة بين زعماء الخليج (العربى) كافة، وسلطان مسقط، وبين حكومة الهند[٣] (البريطانية).

وكان رأى الحكومة البريطانية بالنسبة لوضع الكويت الدولى بعد عقد اتفاقية الحماية معها هو بقاء الكويت كدولة محمية مستقلة تمامًا عن العراق ونجد[٤].

والحقيقة أن الحكومة البريطانية قد حددت إلى درجة كبيرة أسلوب تعاملها، وطريقة علاقاتها السياسية مع الكويت وبقية إمارات الخليج العربى باعترافها بسيادة حكام الإمارات المعنية، فأصبحت نظرتها إلى علاقاتها السياسية مع تلك الإمارات تختلف عن نظرتها إلى علاقاتها مع المحميات الأخرى التى كانت تُعتبر محميات شبيهة

---

(١) I.O.R/ 15 / 1 / 53/ 44 Conf. No. 124 Agency Kuwait, 1st Sept. 1918 to Civil Commissioner Baghdad.

(٢) رسالة الباحثة للدكتوراه ص ٢١٢.

(٣) F.O. 371 /16853 From Iraqi Minisrty of Foreign Affairs Baghdad, 26th Octh,1933. No. 739 of 23. 11. 1933.

(٤) F.O.371 / 18282 Record of meeting held at the Foreign Office on Aug. 12. 1931 to consider certain questions connected with Kuwait - Subject: Futher Status of Kuwait.

بالمستعمرات (Cononial - Protectorates) فى حين أطلقت على إمارات الخليج اصطلاح الدول المحمية (Protected States) وكان الفارق الأساسى بين وضع إمارات الخليج ووضع المحميات البريطانية الأخرى هو الاعتراف المسبق لحكام الإمارات الخليجية بالسيادة على أقاليمها التى ظلت مستقلة عن أراضى التاج البريطانى. كما اتعرفت بريطانيا لهم بشبه استقلال محليّ فى شئونهم الداخلية التى كانت تُدار من قَبلِهم مباشرة[١].

ومما زاد الوضع السياسى للكويت وإمارات الخليج العربى غموضاً عدم وجود نص صريح فى اتفاقيات الحماية لهذه الإمارات مع بريطانيا يشير إلى إخضاع الإمارات للنفوذ البريطانى، ولكن نظام الحماية البريطانية عليها تطور نتيجة للممارسة والاستمرار من قبل بريطانيا فى تسيير الشئون الخارجية للإمارات، وبالتالى تحمل المسئولية عنها فى علاقاتها الدولية[٢].

وإذا كان تحمُّل بريطانيا المسئولية عن الكويت وإمارات الخليج العربى بالنسبة لعلاقاتها الخارجية يجعلها من الناحية القانونية ناقصة السيادة، فلابد من التفريق هنا بين حالة التخلى عن السيادة أو نزعها من الإقليم، وحالة إبقاء السيادة عليه مع تعليقها، ففى الحالة الأولى لايمكن استرجاع السيادة المفقودة، أما فى الحالة الثانية فإن السيادة المعلقة يمكن استرجاعها بعد انتهاء السبب الذى دعا إلى تعليقها، وهو وجوب الحماية ودواعيها والحاجة إليها، والدليل على ذلك هو استرجاع الكويت وإمارات الخليج العربى لسيادتها المعلقة بعد إعلان رغبة كل من حكام الإمارات والحكومة البريطانية فى إنهاء العلاقات التعاقدية الخاصة. وعلاقات الحماية التى تربط هذه الإمارات ببريطانيا وقد تحقق هذا فعلاً فى يونيو ١٩٦١ بالنسبة للكويت، وفى أواخر عام ١٩٧١ بالنسبة لإمارات الخليج العربى[٣].

فإن نظام الحماية على الكويت وإمارات الخليج العربى بصورة عامة لم يُفرض فرضاً، وإنما تطور ضمناً، وثبتت جذوره نتيجة لمطالبة حكام الإمارات أنفسهم باستمراره، كوسيلة للحفاظ على وجود واستقلال كياناتهم التى كانت بريطانيا قد اعترفت لهم

(١) د. حسين محمد البحارنة، دول الخليج العربى الحديثة ص ٣٣ ـ ٤٥.
(٢) د. حسين محمد البحارنة، المصدر السابق ص ٤٥.
(٣) د. حسين البحارنة المصدر السابق ص ص ٤٥ ـ ٤٦.

بالسيادة عليها[١]. ويشير السير كوكس المقيم السياسى فى الخليج إلى أن غالبية السكان فى الكويت يفضلون إشراف بريطانيا على بلادهم[٢]. وذلك بالإضافة إلى رغبة الحكام، غير أنه فى الواقع لم يكن ذلك صحيحاً، فقد كان سكان الكويت يتعاطفون مع دولة الخلافة الإسلامية ويفضلون الارتباط بها على الارتباط ببريطانيا. وكان ذلك التعاطف ناتجًا عن انتمائهم الدينى، مما كان له تأثير روحى كبير عليهم وعلى بقية سكان الخليج نحو التمسك بالدولة العثمانية.

وإذا أردنا أن نتعرف على وضعية الكويت وإمارات الخليج العربى الأخرى بالنسبة لبريطانيا فلابد من الرجوع إلى دليل الخليج الفارسى (العربى) الذى أعدته وزارة الخارجية البريطانية[٣] والذى أكدخضوع حكام الخليج للسيادة البريطانية لدرجة كبيرة، فعلى الرغم من قلة تدخل بريطانيا فى شئونهم الداخلية فإنهم خضعوا للنفوذ البريطانى فيما يتعلق بشئون علاقاتهم الخارجية[٤].

وعند التركيز على وضعية الكويت الدولية فى أعقاب خضوعها للنفوذ البريطانى المتأتى من اتفاقية الحماية المعقودة فى ٢٣ يناير ١٨٩٩ نجد أن بريطانيا كانت تعترف للكويت بوضع خاص أكثر امتيازًا من إمارات الخليج العربى، وذلك لأسباب كثيرة أهمها:

إن اتفاقية الحماية معها لم تتضمن التزامًا صريحًا يمنع حكام الكويت من ممارسة حقهم فى عقد معاهدات مع الدول الأجنبية كما هو الحال بالنسبة للإمارات الأخرى[٥].

ولعدم ارتباط الكويت بالعمليات البحرية فى جنوب الخليج خلال النصف الأول من

---

(١) من الملاحظ أننا نضطر فى أحيان كثيرة إلى الخوض فى وضعية إمارات الخليج العربى تبعًا لاتفاقيات الحماية فى حين أن المقصودة بها الكويت. وذلك لأن انعكاس تلك المعاهدات واحد بالنسبة لجميع الإمارات مع بعض التميز بالنسبة للكويت.

(٢) CF. Handbook Prepared under the direction of Great Britain, Foreign Office, Historical Section Persian Gulf. No. 67. London 1920.

(٣) كان إعداد الدليل بقصد أن يسترشد به المندوبون البريطانيون فى مؤتمر الصلح الذى عقد فى باريس عام ١٩١٩م، ويسمى كل منشور فى هذا الدليل باسم دليل الصلح.

(٤) F.O. 371 / 5270 from Sir Cox to Secretary of State for India 14th Dec, 1920.

(٥) رسالة الباحثة للدكتوراه منشورة بعنوان «الكويت فى ظل الحماية البريطانية». الكويت، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م. ص ٢٠٧.

القرن التاسع عشر فإنها لم تكن طرفًا فى أى من المعاهدات التى فرضت قيودًا بريطانية على إمارات الخليج العربى الأخرى[١].

وازداد وضع الكويت تَمَيُّزًا فى فترة الحرب العالمية الأولى، وذلك بصدور تعهد بريطانيا فى ٣ نوفمبر ١٩١٤، ذلك التعهد الذى يقضى باعتبار الكويت حكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية، وذلك فى مقابل قيامها بمهاجمة المواقع العثمانية فى «صفوان» و«أم قصر» و«البصرة» واحتلالها[٢].

ويفسر البعض اعتراف الحكومة البريطانية بالكويت مستقلة تحت الحماية البريطانية بأنه لا يعنى أن تصبح الكويت محمية (Protectorate) وإنما يعنى تأمينها من نتائج أعمال حربية تقوم بها لصالح بريطانيا فى فترة الحرب، وتحترم الأهداف السياسية لشيخ الكويت حين ذاك. فهى حماية مقصورة على نتائج معينة تؤديها الكويت بمعاونة بريطانيا، ولاتمس شخصيتها الدولية، بل إن بريطانيا فى مقابل ذلك ستدعم الكويت وتحميها من الأخطار الخارجية[٣]. والحقيقة أن بريطانيا قدرت أهمية الكويت التى تقع فى رأس الخليج، وقدرت أن هذه النقطة لا يمكن إغفالها عند بحث السياسة العامة التى ستتبناها تجاه الإمارة[٤].

ومن هذا نرى أن الاتفاقيات التى وقعت بين الشيخ مبارك والحكومة البريطانية فى الفترة الواقعة بين ١٨٩٩ ـ ١٩١٤م كانت هى الأساس الذى بنيت عليه وضعية الكويت الدولية منذ تلك الفترة حتى حصولها على استقلالها عام ١٩٦١م، كما أنها هى العمود الذى ارتكزت عليه العلاقات البريطانية الكويتية وسيرتها طوال تلك الحقبة من الزمن، والتى زادت على الستين عامًا، وأنها جميعا لا تسلب الكويت سيادتها واستقلالها، وإنما أدخلت عليها بعض القيود والاشتراطات، ولكونها وضعت لمواجهة ظروف قائمة فى وقتها فإنها ليست ذات صفة دائمة، وذلك ما أقرته الحكومة البريطانية ضمنًا لدى ولاية كل حاكم جديد، إذ أنها كانت تلتزم له بما تعهدت به من قبل لِسَلَفِه، ما دام الحاكم الجديد يلتزم نحوها بما التزم به سلفه. وبهذا نجد أن الكويت كانت تمثل كيانًا سياسياً

(١) رسالة الباحثة للدكتوراه (المنشورة) ص ٢٠٩.

(٢) F.O. 371 / 10005 Tel form the Viceroy to Secretary of state for India 12th Dec. 1923.

(٣) رسالة الباحثة للدكتوراه ٢١٠..

(٤) India office B. 395 / P. 4224/ 26 Kuwait from 1908 - 1928, 1st Oct. 1928.

مستقلا حائزًا على صفات السيادة فى العُرْف الدولى، شأنها فى ذلك شأن بقية إمارات الخليج العربى بل إنها كانت متميزة عن هذه الإمارات بأن بريطانيا منحتها وضعًا خاصًا يُعَدُّ أكثر امتيازًا، وبالتالى أكثر استقلالا وسيادة[١].

ردود الفعل الدولية على اتفاقية الحماية المعقودة بين بريطانيا والكويت:

كرَّست اتفاقية الحماية الكويتية البريطانية (٢٣ يناير ١٨٠١) النفوذ والمصالح البريطانية فى الكويت، وأبعدت ما سواها من الدول المتنافسة، والمتطلعة لإقامة مصالح لها فى الكويت، مثل الدولة العثمانية، وألمانيا، وروسيا، فكان لابد أن يكون لهذه الدول ردود فعل قوية على تلك المعاهدة، وأن تتصدى مجتمعة بجدية ونشاط لمواجهة مااستجد من نفوذ ومصالح بريطانية فى الكويت، فى محاولة لوضع مصالحها ومشاريعها التى كان من الصعب تحقيقها فى ظل النفوذ البريطانى. وتعاونت هذه الدول مع بعضها فى مواجهة بريطانيا، ومحاولة تأكيد النفوذ والسيادة العثمانية فى الكويت حتى تتمكن كُلٌّ منها من تحقيق مصالحها وتطلعاتها فى الكويت من خلال ذلك النفوذ، كما عملت كل واحدة من هذه الدول منفردة. وبجهودها الخاصة من ناحية أخرى، فى محاولة التصدى للنفوذ البريطانى فى الكويت، وذلك فى محاولات حثيثة للتخلص من النفوذ البريطانى فى الكويت، الذى كان يمثل الحاجزَ الرئيسى الذى يحول دون وضع مشاريع تلك الدول حيز التنفيذ.

ولما كان لكل واحدة من تلك الدول استراتيجية ومخططات خاصة فى الكويت، لذا فسنتناول مواقف هذه الأطراف كل طرف على حدة، حتى نتمكن من بحثه بصورة واضحة.

أولا - ردود فعل الدولة العثمانية:

بالرجوع إلى الوثائق العثمانية المتعلقة بالموضوع تبين أن موقف الدولة العثمانية وردود فعلها على اتفاقية الحماية البريطانية جاءت مغايرة لما توقعته بريطانيا (من خلال وثائقها) التى أظهرت أن الدولة العثمانية كانت لها ردود فعل قوية وعنيفة تجاه الشيخ مبارك الصباح لتوقيعه اتفاقية الحماية مع بريطانيا إلى درجة توقع المسئولون البريطانيون معها

(١) رسالة الباحثة للدكتوراه ص ٢٠٩ ـ ٢١٦.

احتمال توجيه هجوم عثمانى على الكويت، فأنذروا المسئولين العثمانيين بوجوب الامتناع عن مثل هذا الهجوم. كما فوضت الحكومة البريطانية نائب الملك فى الهند إصدار التعليمات للقوة البحرية البريطانية لمنع الهجوم المتوقع. ولكن أوكنور(Sir N. Oconor) السفير البريطانى فى الآستانة اقترح توجيه إنذار للباب العالى قبل القيام بأعمال عسكرية[١]. غير أن الدولة العثمانية لم تلجأ إلى الشدة واستعمالة القوة مع الشيخ مبارك فى أول الأمر، بل راحت تحاول استمالته وكسبه، ليبقى على ولائه للدولة العثمانية وتحويله عن الميل إلى بريطانيا، والتباحث معها لربط بلاده بها. وذلك ما نجده فى المكاتبات الرسمية العثمانية التى تبين أن المجلس المخصوص(*) اهتم بالموضوع بصورة كبيرة وعقد عدة جلسات بصدد محاولة استمالة الشيخ مبارك وصرفه عن الاستجابة إلى مؤامرات الإنكليز ومخططاتهم لإثارة الشيخ ضد الدولة العثمانية. وأكد المحلى المخصوص على ضرورة العمل على مواجهة تلك المؤامرات البريطانية والتصدى لها، لأن المحافظة على الكويت ضد كل تجاوز أجنبى أمر غاية فى الأهمية بالنسبة للدولة العثمانية، نظرًا لما لموقع الكويت من أهمية بالغة[٢].

وخوفًا من نتيجة المؤثرات والتحريضات البريطانية، وما سيترتب على نجاحها من أضرار جسيمة على الدولة العثمانية، فقد رأى المجلس المخصوص وجوب العمل على إحباط المخططات الأجنبية، بالسعى لاستمالة الشيخ مبارك، لذلك قرر ترشيح نقيب أشراف البصرة (السيد رجب النقيب) لإيفاده إلى الشيخ مبارك من أجل إسداء النصح إليه، وإقناعه بالميل إلى جانب الدولة العثمانية، وعدم الالتفات إلى تأثير الإنكليز وتحريضهم. وذلك باستخدام الحمية الدينية فى سبيل التأثير على الشيخ مبارك[٣]. وقد استصوب السلطان العثمانى إجراءات المجلس المخصوص بشأن العمل على الحفاظ على الكويت، واستحسن كل التدابير التى اتخذت بهذا الشأن، وأجاز اختيار نقيب أشراف

(١) F.O. 78 / 5114 From Sir Nichola O'conor to Lord Salisbury - (Secret) No. 228.

(*) المجلس المخصوص هو مجلس يتكون من كبار المسئولين العثمانيين من نظار (وزراء) ووكلاء وقضاة وغيرهم ليكون مجلساً استشارياً للسلطان.

(٢) صورة مضبطة المجلس المخصوص المتعلقة بمحضر اجتماعه بتاريخ ١٤ شعبان ١٣١٣هـ والموافق فبراير ١٨٩٦م ملف رقم ٧٨ ص ٤م.

(٣) كتاب من المجلس المخصوص إلى الباب العالى بتاريخ ١٧ جمادى الأولى ١٣١٨هـ / ١٨ آب (اغسطس) ١٨٩٩م ملف ٧٨ ص ٥م.

البصرة ليقوم بمهمة استمالة الشيخ مبارك ونصحه بوسائل اللين[١]، ولقد أبدى السلطان العثمانى اهتمامًا كبيرًا بموضوع الكويت، وضرورة الاجتهاد فى كسب الشيخ مبارك وملاينته، واستعمال الأساليب الودية معه، لكى يبقى على ارتباط الكويت بالدولة العثمانية، ويرفض المخططات البريطانية الرامية لفصلها عنها. وإن على النقيب أن يسعى لاستمالة الشيخ مبارك (بكلام مؤثر ولسان مناسب) إلى غير ذلك من وسائل الملاطفة والتحبيب[٢].

ولم تقتصر محاولات الدولة العثمانية لكسب الشيخ مبارك على التودد إليه بالكلام الطيب المناسب، بل راحت تعده بأحسن الجزاء فى الدنيا، من ذلك رضاءُ السلطان عليه، ومَنْحه لقب مير ميران (أمير امراء)، ووساماً يتناسب مع مكانته، وإعادة مخصصات الكويت من التمور التى كانت جارية أيام أسلافه وقُطِعَت بوفاة الشيخ محمد، وأحسن الثواب فى الآخرة برضاء البارى (سبحانه وتعالى)[٣]. وفى مقابل ذلك لم تطلب الدولة العثمانية من الشيخ سوى تقديم عرض حال أو كتاب، يرفعه للسلطان، يفيد فيه عن قوة ارتباطه بمقام الخلافة وطاعته لها.

وقد قام النقيب بالمهمة، وعاد بالعرض حال المطلوب من الشيخ مبارك، وأرفقه بكتاب منه يسترحم السلطان فيه منح الشيخ مبارك رتبة (ميرميران) ووساماً، وإعادة مخصصاته من التمور، وبالرغم مما أظهره الشيخ مبارك من استجابة للدولة العثمانية، وتأكيد ولائه لها فإنه استمر على علاقته مع بريطانيا التى رسختها اتفاقية الحماية، وألزمته بالحفاظ على الارتباط ببريطانيا وعدم التعامل مع أى طرف خارجى حتى لو كان الدولة العثمانية نفسها إلا بإذن بريطانيا.

ومن ناحية أخرى فإن أسلوب الدبلوماسية والملاينة الذى اتبعته الدولة العثمانية ـ فى سبيل الحفاظ على الكويت وإبعاد النفوذ البريطانى ـ لم يقتصر على الشيخ مبارك وحده،

---

(١) كتاب رئيس كتاب السلطان (حضرة الشهريار) قصر يلدز الهمايونى ـ دائرة رئيس الكتاب ـ رقم ٦٢٢٩ ص ٣ بتاريخ ٢ شعبان سنة ١٣١٧هـ الموافق ٢٣ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٨٩٩م.

(٢) كتاب من رئيس كتاب السلطان (عن السلطان) بتاريخ ٧ رمضان عام ١٣١٧هـ، الموافق٢٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٩٩م.

(٣) مذكرة من رئيس كتاب السلطان ـ قصر يلدز الهمايونى ـ مكتب رئيس الكتاب رقم ٤٤٦٦ ص ٦ بتاريخ ٦ جمادى الآخرة الموافق ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٠٠م.

د. ميمونة الصباح ـــ
F.O. 78 / 5114 From O'conor to Foueign Office,No. 442, 4th sep. 1899. (١)

F.O. 78 / 5144 Sicretary to Covernment of India to Lord Geoge Hamilton, 2 September 1899. (٢)

F.O. 78 / 5174 Memorandom on Kuwait Confodential, Foreign Office (secret) 29 Oct 1901. (٣)

وإنما تعداه إلى بريطانيا نفسها، حين استخدمت الدولة العثمانية ذات الأسلوب لإظهار تمسكها وعدم تنازلها عن الكويت لأى جهة أخرى، ويتضح ذلك فى رسالة السلطان عبد الحميد الثانى للسفير البريطانى فى الآستانة فى ٤ سبتمبر ١٨٩٩م، والتى أظهر فيها تقديره لأهمية الخليج (العربى) بالنسبة للمصالح البريطانية، وطرق تجارتها إلى الهند، وأنه بناء على ذلك فإن الدولة العثمانية لن تسمح لأى دولة أوربية ـ عدا بريطانيا ـ بالحصول على امتيازات تجارية فى الخليج، ولكنها فى الوقت ذاته ليست مستعدة للتنازل عن البصرة أو الكويت أو القطيف أو البحرين[١].

ولكن الدولة العثمانية عندما وجدت أن أسلوب الملاينة والدبلوماسية لم يُجْدِ نفعاً تحولت عنه واستبدلته بأسلوب القوة والشدة، فاتضحت الاستعدادات العثمانية لمهاجمة الكويت وفقًا لما ذكره الكولونيل (ميد) المقيم السياسى البريطانى من أنه علم باتجاه أربع فرق للمشاة والمدفعية فى طريقها إلى البصرة[٢]. ولابد أن يكون هدف تلك القوات الكويت، مما دعا بريطانيا إلى الاستعداد للدفاع عن الكويت بواسطة أسطولها البحرى فى الخليج، وفى سبتمبر عين العثمانيون مديراً للميناء فى الكويت، وذلك ضمن محاولاتهم إيجاد أدلة عينية لتبعية الكويت لهم. فما كان من بريطانيا إلا أن أصدرت تحذيراً للحكومة العثمانية، أوضحت فيه بأن لبريطانيا علاقات ودية مع الشيخ مبارك، وأنه إذا ما حاولت الدولة العثمانية إقامة إدارة جمارك بدون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية فإن ذلك سيُقابل بعدم الرضا من جانب الحكومة البريطانية[٣].

وردًا على التحذيرات البريطانية للحكومة العثمانية بشأن الكويت استنكرت الأخيرة بشدة تدخل الحكومة البريطانية بينها وبين أحد أتباعها (وفقًا لادعاء الدولة العثمانية) وذلك فى مذكرة من رئيس كُتاب السلطان (المتحدث الرسمى باسم السلطان) ردًا على احتجاج السفير البريطانى على إرسال العساكر إلى الكويت. وأكد رئيس كُتاب السلطان فى مذكرته إجابة ناظر الخارجية للسفير البريطانى، بأن من حق الدولة العثمانية الصريح

أن ترفض تدخل أى دولة أجنبية واعتراضها على أى إجراء أو تدابير، تنوى الدولة العثمانية اعتمادها لتأمين حقوقها ومنافعها فى مكان بعيد عن أملاكها[١].

وتؤكد مذكرة أخرى من رئيس كتاب السلطان: «أن الكويت ونجداً من أجزاء الممالك المحروسة العثمانية، ولا يحق للسفير البريطانى التدخل كلما توسعت الدولة العثمانية اتخاذ ترتيبات عسكرية هناك، وأن قيام السفن الحربية البريطانية بالمظاهرات على السواحل النجدية يُعَدُّ محاولة للتأثير على أفكار أهلها، ولذلك فإن الدولة العثمانية لن تسكت عنها أو تقابلها بعدم الاهتمام، وأنه ينبغى العمل على اتخاذ الوسائل الممكنة لصيانة حقوق ومنافع الدولة، والسعى بالقوة لمواجهة الحكومة البريطانية، والتصدى لها بهذا الشأن لمنع تكرار ما يخل بحقوق ومنافع الدولة العليا (العثمانية) والامتناع عن التمادى فى ذلك»[٢].

ومن هذا المنطلق فإن الدولة العثمانية لم تكتف بمواجهة الشيخ مبارك بالقوة فى إطار مساعيها لتأكيد تبعية الكويت لها، وإنما راحت تواجه بريطانيا باحتجاجات شديدة اللهجة لمجرد مُحاولة الأخيرة استخدام الطرق الدبلوماسية من خلال إصدار تحذيرات بواسطة سفيرها فى الآستانة للحفاظ على الوضع الراهن، وعدم التعدى على الشيخ مبارك، والتجاوز على بلاده، وبالرغم من إصرار الحكومة البريطانية المستمر على أن تظهر للدولة العثمانية أن أى خطوة عدائية تتخذها ضد الكويت ستُقابَل بعدم الرضا من قبل الحكومة البريطانية[٣] فإن الدولة العثمانية قامت من جانبها بمحاولات كثيرة للضغط على الشيخ مبارك بكافة الوسائل[٤]، ومن ذلك قيامها بإعادة تعيين حمدى باشا واليًا على البصرة، فكان هذا التعيين عملا غير ودى بالنسبة للشيخ مبارك، وذلك بسبب موقف حمدى باشا المعارض منه، فلقد ساند أبناء شقيقيه خلال ولايته الأولى، فأيد جميع مطالبهم، وحث الباب العالى على ضرورة احتلال الكويت بالقوة، ونبه إلى خطر الاعتراف بمغتصب يهدف إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية.

---

(١) مذكرة من تحسين باشا رئيس كتاب السلطان ـ قصر يلدز الهمايونى ـ دائرة رئيس الكتاب، رقم ٤١٦٦ ص ٢ بتاريخ ٦ جمادى الأولى ١٣١٧هـ المصادف ١١ أغسطس (آب) ١٨٩٩م.
ملاحظة: «السنة المالية العثمانية هى السنة الرومية وتبدأ بشهر آذار / مارس».

(٢) مذكرة من رئيس كتاب السلطان ـ قصر يلدز الهمايونى ـ مكتب رئيس الكتاب، وقم ٩٧٢٧ ص ٢٣.

(٣) F.O. 78 / 5174 Memorandom on Kuwait Confidential, Foreign Office, 29 Oct. 1899.

(٤) F.O. 78 / 5114 From Ser O'conor to the Marquis Salisbury No. 440 - Secret 13 Sep. 1899.

وقد انتهزت الدولة العثمانية فرصة ضعف الشيخ مبارك بعد هزيمته فى معركة الصريف أمام ابن الرشيد (مارس ١٩٠١) فأبرق الباب العالى إلى مشير بغداد ليبلغه بأن منطوق المعاهدات الدولية ينص على: «أن المناطق التى ترفع العلم العثمانى، أو يوجد بها مركز عسكرى، أو مأمور حكومة، فليس للدول الأخرى حق التدخل فى شئونها». وأراد مشير بغداد تنفيذ هذا الأمر بالقوة، غير أن «محسن» باشا (والى البصرة الجديد) نصحه بالتريث[١]، ونصح الشيخ بالذهاب معه إلى (الفاو) ليعلن طاعته برقيًا للباب العالى، ففعل الشيخ بعد أن اتصل بالمقيم السياسى البريطانى فى الخليج سرًا، وأخذ موافقته على ذلك، وقد قبلت الدولة العثمانية طاعة الشيخ، وكف مشير بغداد عن مهاجمته، غير أن الشيخ رفض السماح لقوات عثمانية بالمرابطة فى الكويت، واستمر ينتهج سياسة مستقلة عن الدولة العثمانية، التى لم تطمئن إلى ولائه، فأرسلت السيد رجب النقيب (نقيب أشراف البصرة) يحمل إنذارًا بوجوب خروج الشيخ مبارك من بلاده إلى الآستانة، أو إلى حيث يشاء من ولايات الدولة العثمانية، على أن تجرى له الدولة راتبًا شهريًا يعيش منه، فإن لم يطع دخل الجند من عرب ابن الرشيد وأخرجوه بالقوة[٢].

وعلى الفور اتصل الشيخ مبارك بالمقيم السياسى البريطانى فى الخليج، طالبًا منه الإسراع بإعلان الحماية البريطانية التى كانت سرية آن ذاك، وفى الوقت نفسه اتصل الشيخ بالقنصل الروسى العام فى بغداد لنفس الغرض. ولكن الحكومة البريطانية لم تقتنع بإعلان الحماية، نظرًا لما سينتج عن ذلك من مشاكل دولية، وما سيؤدى إليه من زيادة جهود الدول الأخرى فى محاولة السيطرة على الكويت[٣].

وظلت الدولة العثمانية على رأيها فى محاولة فرض أدلة عينية لنفوذها وسيطرتها على الكويت، وذلك بتحريض من الدول الأجنبية، صاحبة المصالح فى الكويت، وهى كل من ألمانيا، وروسيا، وفرنسا، وهذا ما أشار إليه رئيس كُتاب السلطان فى مذكرة له حول هذا الموضوع حين ذكر: «أن حكومة فرنسا تنبه إلى ضرورة إكثار ما يُعَبِّر عن رسوخ

(١) الوثيقة رقم ١٨ منالمجموعة م ف ٢ ـ وثائق حكومة الهند ـ فى المكتبة المركزية للدولة. مارس ١٩٠١م.
(٢) الوثيقة رقم ٢٦ ـ مجموعة م ف ٢ ـ وثائق حكومة الهند ـ المكتبة المركزية للدولة.
(٣) F.O. 78 / 5173Col. Kemball to Secretary to Government of India No. 11. 23 April 1901.

الملكية العثمانية من آثار، وتشاركها الدولة الألمانية فى الإعراب عن ذلك. فالمنطقة عثمانية، ولا ينبغى التخلى عن التعبير عن حق الحكومة السنية فى الحكم بإنشاء الدوائر الحكومية. وأن فى التغاضى عن نصح هاتين الدولتين اللتين تريدان خير الدولة العثمانية، وعدم الالتفات والاعتناء بآرائهما من محاذير عدم الجهر بتبعية الكويت للدولة العثمانية، وعدم تأكيد حقوقها هناك. وبناء على ذلك تدارس مجلس الوكلاء المخصوص قضية إنشاء الدوائر الحكومية الرسمية العثمانية المقتضى تأسيسها فى الكويت، بناء على الإرادة السنية الصادرة عن مقام الخلافة العلية»[١].

وقد استعدت بريطانيا لمواجهة الإجراءات العثمانية المعادية للشيخ مبارك، فعمدت إلى إرسال سفنها الحربية إلى الكويت، حيث وصلت السفينة (بيرسوس) بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٠١، والسفينة (سفنكس) فى ٢١ أغسطس وعلى ظهرها المقيم السياسى البريطانى الذى قابل الشيخ مبارك بحضور قبطانى السفينتين البريطانيتين، فأبلغ الشيخ بأن بريطانيا لاترغب بإعلان الحماية، ولكنها ستؤيده وتحميه إذا حافظ على المعاهدة المعقودة بين بلديهما، وسوف تمنع إنزال القوات العثمانية إلى الكويت، ولو أدى الأمر إلى استخدام القوة بواسطة السفن البريطانية. وهذا ما قام به بالفعل قائد السفينة البريطانية (بيرسوس) حين منع قائد زحاف من إنزال قوات إلى الكويت وأجبره على مغادرتها[٢].

وقد تلقت الحكومة البريطانية احتجاجًا على ما قامت به السفينة (بيرسوس) من كل من السفيرين العثمانى والألمانى فى لندن. حيث أشار الأول إلى أن اتفاقية عام ١٨٩٩ غير صحيحة، لأنها عُقدت مع مستول تابع للدولة العثمانية. فردت الحكومة البريطانية على احتجاجات السفيرين بأنها لا ترغب فى تغيير الوضع القائم فى الكويت[٣].

أخذت الدولة العثمانية تعد العدة لمهاجمة الكويت، وقامت بإغراء (سعدون باشا) شيخ المنتفق وحاكم جنوب الزبير على مهاجمة الكويت، كما وصل قاسم باشا (قائد القوات العثمانية فى العراق إلى البصرة فى طرقه لمهاجمة الكويت بناء على أوامر الأستانة[٤].

---

(١) مذكرة من رئيس كتاب السلطان ـ قصر يلدز الهمايونى ـ مكتب رئيس الكتاب ـ رقم ٢٢٦٦ ص ٨ بتاريخ ١ ربيع ١٣٠٩ هـ الموافق ٤ تموز (يوليو) ١٩٠١.

(٢) الوثيقة ٢٥ ـ مجموعة ـ م ف ٢ ـ وثائق حكومة الهند.

(٣) لوريمر المصدر السابق ص ص ١٥٤٤ ـ ١٥٤٧.

(٤) د. جمال زكريا قاسم المصدر السابق ص ص ٢٦٣ ـ ٢٦٩.

فصدرت الأوامر إلى السفن الحربية البريطانية فى الخليج بالاستعداد لمجابهة أى هجوم عثمانى على الكويت[١].

وبالرغم مما توجهه الدولة العثمانية للشيخ مبارك من ضغوط فإنه استطاع كسب ود بعض مسئوليها الذين مالوا إلى جانبه، وراحوا يبررون اتجاهه إلى بريطانيا بسبب ما يلقاه من مسئولى الدولة العثمانية من تهديدات ومضايقات[٢]، وهو الأمر الذى أشار إليه وإلى البصرة الجديد (محسن باشا) فى كتابه إلى الباب العالى.

ومن ناحية أخرى احتجت الدولة العثمانية على تصدى قائد السفينة البريطانية (بيرسوس) لقائد زحاف وإشارته إلى أن الكويت تحت الحماية البريطانية. وهذا ما دعا السلطان إلى إصدار إرادته لعقد اجتماع (للمجلس المخصوص)[٣]، على أن يرفع تقريره إليه فى اليوم ذاته. ويدعى رئيس كتاب السلطان بأن الكويت جزء من الممالك الشاهانة، وملكية الدولة بتمامها مصدق عليها، ومؤيدة بالمعاهدات الدولية ويضيف رئيس الكتاب مبينًا بأن كلام قائد السفينة البريطانية مخل بحقوق السلطنة السنية، وأن كلامه لا يمكن قبوله[٤].

وهكذا أتاحت اتفاقية الحماية البريطانية الكويتية الفرصة للدولة العثمانية للادعاء بتبعية الكويت الفعلية لها، مستغلة فى ذلك حرص بريطانيا على سرية اتفاقيتها مع الشيخ، ومستندة إلى تشجيع صديقتها الحميمة ألمانيا، ودفعها لها لتأكيد نفوذها فى الكويت فى حين ثبت لنا بصورة أكيد لا تدعو للشك ـ ومن خلال الوثائق البريطانية والعثمانية معًا ـ استقلال الكويت عن الدولة العثمانية، وأنها كانت أشبه بالجمهورية[٥]. حتى أن مدحت باشا (والى بغداد) عندما أدخل إليها تنظيماته ـ قبيل حملة الأحساء

---

(١) وثيقة ٢٧ ـ مجموعة م ف ٢ ـ وثائق حكومة الهند ـ المكتبة المركزية.

(٢) صورة للأصل لبرقية الشفرة الواردة من ولاية البصرة إلى الباب العالى ـ دائرة الصدر الأعظم ـ مكتب مكتوبى ـ مستعجل جدًا ـ من محسن باشا بتاريخ ١٣ أغسطس ١٩٠١م ص ١٠م ٢.

(٣) المجلس المخصوص: هو مجلس استشارى للسلطان مكون من كبار المسئولين من وزراء ووكلاء وقضاه وغيرهم.

(٤) مذكرة رئيس كتاب السلطان ـ قصر يلدز الهمايونى ـ فى ١٤ جمادى الأولى ـ ١٥ أغسطس (آب) ١٩٠١.

(٥) مذكرات مدحت باشا (ترجمة حاله) وثائق وزارة الخارجية الكويتية.

الشهيرة عام ١٨٧١م ـ قدر ميل أهل الكويت إلى الاستقلال، فاعتبرها سنجقًا عثمانيًا مستقلاً استقلالاً ذاتيًا[١].

هذا وقد استنكرت الحكومة العثمانية ما جاء على لسان قائد السفينة البريطانية (بيرسوس) وأمرت سفارتها فى لندن بتقديم احتجاج للحكومة البريطانية[٢]. ولكنها توقفت عن اتخاذ إجراء حاسم[٣]، ورأت عدم الحاجة إلى إرسال العساكر إلى الكويت، لأنها وجدت أنه ليس هناك ما يستوجب إرسالهم بعد نفى وزير الخارجية البريطانية لوجود أى نوع من الحماية البريطانية على الكويت، وتأكيده اعتراف بلاده بالسيادة العثمانية عليها.

غير أن الشكوك ظلت تراود الدولة العثمانية بشأن ما ذكره قائد السفينة الحربية البريطانية، لاسيما بعد وصول مذكرة من الصدر الأعظم تبين المعاملة التى لقيها نقيب أشراف البصرة ورفاقه، من قِبَلِ قائد السفينة البريطانية، وقد أرفق بمذكرته كتابًا من نائب القنصل الروسى فى بغداد، وكذل برقية من قائد البحرية العثمانية فى البصرة، وهما تشيران إلى ادعاء قائد السفينة البريطانية بوجود بند فى معاهدة موقعة بين بريطانيا والدولة العثمانية، ينص على جعل الكويت دولة مستقلة تحت الحماية البريطانية[٤]. وتنفى الدولة العثمانية على لسان رئيس كُتاب السلطان هذا الادعاء، وتؤكد أنه لا صلة ولا أساس لمثل هذه المعاهدة، بل على العكس من ذلك أصرت الدولة العثمانية على الدوام على أن الكويت جزء من الممالك (المحروسة الشاهانية)، وأن حق التبعية يعود للدولة العلية، وأنه إذا كانت الدولة العثمانية قد قررت الامتناع عن إرسال العساكر إلى

---

(١) كتاب من مدحت باشا إلى الصدر الأعظم.

(٢) مذكرة المجلس المخصوص الموجهة إلى السلطان بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٣١٩هـ، الموافق ١٥ آب (أغسطس) ١٩٠١، وتحمل توقيعات الصدر الأعظم (خليل رفعت إبراهيم) وناظر الخارجية (أحمد توفيق إسماعيل) ورئيس مجلس الشورى، وناظر البحرية قائد المعسكر، وناظر العدل، وشيخ الإسلام، ومستشار الصدارة، وغيرهم كثيرين.

(٣) مذكرة من رئيس كُتاب السلطان ـ قصر يلدز الهمايونى ـ رقم ٣٦٧٤ ـ بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٣١٩هـ ٢٣ أغسطس (آب) ١٩٠١.

(٤) كتاب من رئيس كتاب السلطان ـ قصر يلدز الهمايونى ـ رقم ٦٧٧٠ ص ١٤ فى ٥ رمضان ١٣١٩هـ / ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٠١.

الكويت فإن فى هذا القرار بداهة الاحتفاظ بحقوق الدولة العثمانية هناك وعدم حدوث أى طارئ يخل بها[١].

وقد جرت مفاوضات طويلة بين لندن وإسطنبول تعرضت خلالها الحكومة البريطانية لضغط السفارتين الروسية والألمانية[٢]. وكانت المفاوضات تنتهى بين بريطانيا والدولة العثمانية عند كل أزمة حول الكويت بالاتفاق على احترام الوضع الراهن. ولكن مفهوم الوضع الراهن مختلف بين الدولتين، فبالنسبة لبريطانيا تفسر الوضع الراهن على أنه الإبقاء على حالة الكويت المستقلة عن الدولة العثمانية، فى حين تفسره الدولة العثمانية على أنه الاحتفاظ بتبعية الكويت التى تدعيها[٣].

ومضت الدولة العثمانية فى محاولاتها للانتقام من الشيخ مبارك، فشجعت ابن الرشيد وساعدته ماديًا وعسكريًا لتنفيذ عدائه للشيخ مبارك، مما أدى إلى توقع حملة مشتركة من العثمانيين وابن الرشيد إلى الكويت. لذلك استعدت القوات البحرية البريطانية للدفاع عن المدينة، الأمر الذى دعا العثمانيين إلى نصح ابن الرشيد بعدم مهاجمة الكويت، خوفاً من تصدى القوات البحرية البريطانية للدفاع عن شيخ الكويت، وإقامة حماية فعلية، تخل بالوضع الراهن[٤]. غير أن الدولة العثمانية احتجت على استعدادات القوات البحرية البريطانية لحماية الكويت وإنزال المدافع إلى البر، واعتبرته أمرًا يُغاير الائتلاف الواقع بين الدولتين، وينافى ضمان العهود الدولية للممالك العثمانية[٥].

وكالعادة يتضح الإصرار العثمانى على رفض أى تصرف من قبل بريطانيا ترى فيه الدولة العثمانية تَعَدِّيًا على حقوق السيادة التى تدعيها على الكويت، والتى لم تظهر إلا بعد عقد الشيخ معاهدة الحماية مع بريطانيا، وذلك فى الوقت الذى تواصل فيه الدولة

(١) كتاب من رئيس كتاب السلطان قصر يلدز الهمايونى ـ مكتب رئيس الكتاب ـ رقم ٩٧١٥ ـ ص ٥٢.

(٢) F.O. 78 / 5173 from O'conor to Foreign Office,Telegram, 23 August 1901.

(٣) كتاب رئيس السلطان إلى الصدر الأعظم ـ قصر يلدز الهمايونى ـ رقم ٨٠٣٧ ص ٩ فى ٢٣ شوال ١٣١٩هـ، الموافق ٢٠ كانون الثانى (يناير) ١٩٠٢.

(٤) مذكرة من رئيس كتاب السلطان ـ قصر يلدز الهمايونى ـ رقم ٧٥٠١ ص ٢٥ فى ٢ شوال ١٣٢٠هـ / ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٠١.

(٥) رئيس كتاب السلطان ـ قصر يلدز الهمايونى ـ رقم ٧٦١٤ ص ٩ بتاريخ ٨ شوال ١٣١٩ / ٥ كانون الثانى (يناير) ١٩٠٢.

العثمانية ممارسة ضغوطها على الشيخ مبارك للرضوخ لها والاعتراف بسيادتها. وتعددت وسائل الدولة العثمانية بهذا الصدد، فمرة تستخدم ابن الرشيد، وأخرى تساعد أبناء شقيقى الشيخ (أبناء الشيخين محمد وجراح) ومرة ثالثة تحاول إيجاد أدلة عينية على تبعية الكويت لها، ثم تعد العدة لمهاجمتها عسكريًا، ولكنها كانت تجد بريطانيا فى مواجهتها دائمًا، حيث تقف إلى جانب الشيخ وتدافع عنه فى مقابل تعديات العثمانيين، ولما لم تنفع الدولة العثمانية كل وسائل القوة لتأكيد سيادتها على الكويت وإرغام شيخها على الخضوع لتبعيتها عادت إلى محاولة استعمال اللين مع الشيخ، ورأت إدخال الشيخ «خزعل» كوسيط بينها وبينه. وحتى هذه المحاولة لاستمالة الشيخ مبارك لم تُجْدِ نفعًا مع الشيخ مبارك الذى كان قد التزم بجميع تعهداته مع بريطانيا بموجب اتفاقية الحماية الموقعة فى ٢٣ يناير ١٨٩٩م. لذلك عبر السلطان عن رأيه (على لسان رئيس كتابه) بأن الإنكليز فى تمادٍ مع مرور الزمن، فبدلا من الانسحاب من الكويت فإنهم يتمادون فى تجاوزاتهم، وإن الوضع يشير إلى أنهم سيتمادون فى ذلك بصورة أكبر، وبما أن نفس الوضع جارٍ فى اليمن، لذا ينبغى اتخاذ التدابير السريعة المتحتم على الدولة اتخاذها لحفظ حقوقهم[١].

وتنفيذاً لأوامر السلطان بوجوب مواجهة تمادى الإنكليز وتجاوزهم على أملاك الدولة العثمانية اتخذت الدولة إجراءات من قبلها لحفظ حقوقها، ففيما يتعلق بالكويت بادرت الدولة العثمانية إلى تقليص نفوذ الكويت فى المناطق الشمالية التابعة للكويت. وذلك إمعاناً من الدولة العثمانية فى مضايقة الشيخ مبارك حليف الإنكليز، وخدمة لحليفتها ألمانيا، التى فكرت فى اختيار «خور عبد الله» نهاية لخط حديد برلين ـ بغداد[٢]، فبعثت الدولة العثمانية حاميات عسكرية للإقامة فى أم قصر وبوبيان وصفوان. كما أنشأ العثمانيون محطات للبريد فى بوبيان وأم قصر، ولا شك أن ألمانيا كانت وراء تلك التحركات. وقد أرسلت الحكومة البريطانية السفينة الحربية (سفنكس)، لاختبار صحة هذه المعلومات. فأكد قائدها وجود الحاميات، ولكن لم يستمر وجود تلك الحاميات أكثر من أسبوعين[٣].

---

(١) مذكرة من رئيس كتاب السلطان ـ قصر يلدز الهمايونى ـ مكتب رئاسة الكتاب ـ رقم ١٧٩٠ ص ٢٤، فى ٢٠ ذى الحجة ١٣١٩هـ، الموافق ١٧ آذار (مارس) ١٩١٢م.

(٢) Chirol, the Problem of Asia. P. 233.

(٣) Frazer, India under Curzon and after P. 102.

وفى مارس من نفس العام، زيدت حاميات البصرة فى محاولة لاحتلال الصبيحية ومنطقة مجاورة لرأس خور الصبية، بحجة تبعيتها لها، ودخولها فى حدود ولاية البصرة، فاحتج الشيخ على ذلك التجاوز العثمانى لحدوده. ومما يلفت النظر أن بريطانيا، بالرغم من أنها رأت فى احتلال الدولة العثمانية لتلك المناطق خرقًا لسياسة الإبقاء على الوضع الراهن، التى تبرر مطالبتها لها، بإنهاء هذا الاحتلال، فإنها لم تفعل سوى إبلاغ الباب العالى بأنها ترجو ألا يكون فى احتلال هذه الأماكن ما ينقص من حقوق شيخ الكويت[١]. وصرح لانسداون Lord Lsnsdowne وزير الخارجية البريطانى «بأن مصالح بريطانيا فى الكويت لا تتعدى خليج الكويت، بما فى ذلك ميناء الكويت، أى أنه ليس لبريطانيا مطامع فى المناطق الداخلية، وأن بلاده على استعداد للتفاوض مع الأتراك لتحديد مناطق النفوذ البريطانى بالنسبة لخليج الكويت فقط»[٢]. ومع ذلك لم يُرْضِ هذا التصريح الدولة العثمانية، ورد عليها توفيق باشا ناظر الخارجية «بأنه فى الوقت الذى استعصى فيه على بريطانيا مقاومة التقدم الروسى فى إيران أخذت تركز على الكويت[٣].

ونتيجة لموقف الحكومة البريطانية السلبى من الشيخ مبارك أثناء أزمته تعرضت السياسة البريطانية فى المنطقة إلى نقد شديد، حتى من مواطنيها وصحفها، كما أن موقفها فت فى عضد الشيخ، وجعله يتجه إلى العثمانيين لكسب تأييد كبار موظفيهم، وفى مقدمتهم نورى باشا والى البصرة. وراح يبين لهم بأنه إنما اتجه إلى بريطانيا بعد أن رفض الأتراك مساعدته[٤].

وأخيراً عدلت بريطانيا من موقفها حين أعاد أوكونر على توفيق باشا الاتفاق السابق بين حكومتيهما لأجل المحافظة على الوضع القائم، ذاكراً أن بلاده اجتهدت فى المحافظة عليه، فى حين عملت السلطات العثمانية على إزعاج الشيخ مبارك. وأوضح أوكونر أن لبلاده مصالحَ سياسية واقتصادية فى الخليج العربى، لذلك فعليها تقع تبعية المحافظة على هذه المصالح[٥].

(١) F.O. 78 / 5251 Memorandum by the marquis of lansdowne, Kuwait Confidential 20 March 1902.
(٢) F.O. 78 / 5251 Memorandum by the Marquis of lansdowne, Kuwait Confidential 20 March 1902.
(٣) F.O. 78 / 5251 from Oconor to Lord Lansdown. No. 84 Feb 1902.
(٤) F.O. 78 / 5251 From Mr. Wratislaw to Sir O'conor No. 31 March 1902.
(٥) F.O. 78 / 5251 Sir N. O'conor No. 144. 28 March 1902.

ورأى كيرزون(Loid Curzon) أن المناقشات الدبلوماسية لا تُجْدِى، ويجب الدفاع عن الكويت بصورة صريحة[١]. وأيده المسئولون البريطانيون، وأوفدوه لإعلان الحماية على الكويت فى نوفمبر ١٩٠٣م، وتقليدالشيخ وسام نجمة الهند، ومنحه لقب السير[٢].

وكان لانسداون قد صرح فى بداية عام ١٩٠٣ فى مجلس العموم البريطانى بأن شيخ الكويت خاضع للحماية البريطانية، وله مع بريطانيا اتفاقية خاصة[٣]. وهذا أول اعلان رسمى بالحماية البريطانية، وأوصت الحكومة البريطانية بضرورة انسحاب الأتراك من الأماكن التى سبق أن وضعوا فيها حامياتهم، وأن تحل محلها قوات الشيخ. ووعدت الشيخ بمساعدته فى إنشاء مركز عسكرى فى جزيرة بوبيان لموازنة الحاميات العثمانية فى أم قصر، ولكن الشيخ خَشِىَ مغبة ذلك، واكتفى بالطلب بأن تتردد السفن البريطانية على ميناء الكويت وخور عبد الله من آن لآخر[٤].

وكلفت بريطانيا أول وكيل سياسى لها فى الكويت (عُين فى يونيو ١٩٠٤م) بإجراء مسح لحدود الكويت، وأرسلت وفدًا من الخبراء الجيولوجيين ليساعده فى هذه الغاية. فاحتجت وزارة (نظارة) الخارجية العثمانية على هذا الإجراء لدى السفير البريطانى فى الآستانة، الذى أجاب بأن مجئ البعثة لمجرد القيام ببعض التدقيقات التجارية وكشف واستنباط الأحوال الطبيعية للمياه الجوفية، بدون أن يوكل إليهم مهمات أو صلاحيات تنطوى على فكرة توسيع الحدود[٥].

وهكذا يتبين أن الدولة العثمانية لم تتغاضَ عن أى إجراء تقوم به بريطانيا فى الكويت لإثبات استقلالها عن الدولة العثمانية، ولتأكيد ما حصلت عليه من نفوذ من خلال معاهدة الحماية. ولكن الدولة العثمانية اضطرت فى النهاية ـ وأمام إعلان بريطانيا الرسمى لمعاهدة الحماية ـ أن ترضخ للأمر الواقع. وكانت هذه المعاهدة ضربة موجهة

---

(١) From Lord Curzon to lord George Hamoliton, May 1900 correspondance of lord Cron with Lord Hamilton Part II Vol. xx. 51018 India office library.

(٢) Craves the life of sir Percy cox. p 247.

(٣) د. جمال زكريا قاسم ـ المصدر السابق ص ٢٨٤.

(٤) Memorandum of Information recived during May 1905 (India) office Pol & Ex. files. vol. 35 of 1904 file 1855 Paris.

(٥) كتاب من رئيس كُتاب السلطان (حضرة الشهريار) ـ قصر يلدز الهمايونى ـ مكتب رئيس الكتاب ـ رقم ٢٨٧٣ ص ٢٦، بتاريخ ١٨ ذى القعدة ٣٢٢، الموافق (كانون الثانى) يناير ١٩٠٤م.

للدولة العثمانية التى لم تستطع الحفاظ على ما تدعى تبعيته إليها أمام بريطانيا التى سيطرت بشكل مطلق على المنطقة. وأخيراً تضطر الدولة العثمانية للدخول فى مفاوضات مع بريطانيا حول تقسيم مناطق النفوذ فى المنطقة، وتعترف بشرعية كل الاتفاقيات التى عقدتها بريطانيا مع الكويت، وبأن الكويت يشكل قضاءً عثمانيًا مستقلاً استقلالاً ذاتياً عن الدولة العثمانية، وذلك فى الاتفاقية البريطانية ـ العثمانية الموقعة عام ١٩١٣ بين الدولتين، والتى لم تترك للدولة العثمانية أى نفوذ أو مظهر من مظاهر السيادة فى الكويت.

موقف روسيا من اتفاقية الحماية البريطانية للكويت:

لم يكن توقيع اتفاقية الحماية بين الكويت وبريطانيا ليمضىَ بدون إثارة ردود فعل قوية لروسيا، نظراً لتقديرها لأهمية الكويت بالنسبة لمصالحها ومشاريعها فيها، ولنفوذها فى المنطقة، ولاسيما أن روسيا كانت تخطط لإقامة مشاريع حيوية فى الكويت، لذا فقد أثارت قضية الحماية البريطانية على الكويت تناقضات كبيرة بين روسيا وبريطانيا. ولما كان الروس مدركين لطبيعة موقف كل من بريطانيا والدولة العثمانية من الكويت، لذا سعوا لمساندة الأخيرة فى تصديها لما استجد من نفوذ بريطانى فى الكويت فى أعقاب عقد اتفاقية الحماية، بل وإلى دفع الدولة العثمانية لتثبيت نفوذها فى الكويت، متضامنين فى ذلك مع كل من فرنسا وألمانيا صاحبة المشروع الشهير لخط الحديد المقرر إيصاله إلى الكويت على الخليج العربى، ولكى يتسنى لروسيا تحقيق غايتها فى مقاومة النفوذ البريطانى فى الكويت وضعت نصب أعينها وجوب الحصول على معلومات كافية عن الكويت وعن المشاريع البريطانية فيها[١]، فأوفدت مبعوثيها وممثليها[٢] إلى الكويت، مغلفين مهمتهم بالرغبة فى التجارة أو مكافحة الطاعون، فى حين كانت الكويت خالية من هذا المرض، كما أن أولئك المبعوثين لم يكونوا تجاراً فى حقيقتهم[٣]. وتؤكد الوثائق البريطانية بأنهم كانوا على اتصال مستمر بالسلطات العثمانية فى البصرة، أو بالسلطات

(١) د. بدر الدين الخصوصى: النشاط الروسى فى الخليج العربى ١٨٨٧ ـ ١٩٠٧م. مقال منشور فى مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ العدد الثامن عشر ـ السنة الخامسة، أبريل ١٩٧٩م ربيع الثانى ١٢٩٩ ص ص ١١٣ ـ ١٤٠.

(٢) مثل أوفانسوف Ovanessof وعباس البوف، وعبد الله، وغيرهم، ومعظمهم من مواطن القوقاز.

(٣) Cunsul Wratislaw to Acting Consul -Ceneral Melvill. No. II. Bussorah Feb, 25, 1899 Enclosure 2 in No. 78.

المركزية فى الآستانة[١]. وإلى جانب تلك البعثات الروسية كان القناصل الروس فى كل من بوشهر وبغداد على اتصال مستمر بالشيخ مبارك للتعبير عن استيائهم وقلقهم من النشاط البريطانى القائم فى الكويت.

ولقد احتجت روسيا رسميًا على إبرام بريطانيا لاتفاقية الحماية عام ١٨٩٩م، لأن من شأن تلك الاتفاقية إحباط المخططات الروسية هناك، لاسيما مايتعلق منها بمشروع خط حديد (كابنست) ومحطة الفحم، ولذلك اتهمت روسيا بريطانيا بخرق اتفاق الوضع الراهن فى الخليج[٢].

وازدادت المعارضة الروسية للنفوذ البريطانى فى الكويت على إثر إيعاز بريطانيا لشيخ الكويت بإبدال العَلَم العثمانى على مقر حُكمه بِعَلَمٍ جديد للكويت[٣].

ولم يقتصر السخط الروسى على النفوذ البريطانى الضارب فى الكويت على الموقف الرسمى فحسب، بل تعداه إلى الصحافة الروسية[٤].

وحاولت روسيا إفشال معاهدة الحماية وإسقاطها، فقدم القنصل الروسى فى «بوشهر» إلى الكويت عام ١٩٠١ لمفاوضة الشيخ مبارك، وعقد اتفاقية معه تكون أكثر ملائمة من الاتفاقية التى عقدت مع بريطانيا. غير أن الشيخ مبارك أبدى اعتذاره للقنصل الروسى ورفضه لمقترحاته، بسبب موقف حكومته المؤازر للحكومة البلجيكية فى فارس، ومساعدتها لها لبسط سيطرتها على الجمارك الفارسية، وعلى الأخص فيما يتعلق بالمحمرة. فأجابه القنصل بأن ما قام به البلجيكيون فى المحمره أمر لا يختلف عمَّا يقومون به فى بقية مدن فارس، كبندر عباس، وبوشهر، فرد عليه الشيخ مبارك بأن المحمرة تختلف عن سواها من مدن فارس، لأنها لم تكن فارسية، بل عربية من الممالك العثمانية، يحكمها عرب من «بنى كعب»، وإن أمير بنى كعب الشيخ خزعل بن جابر مراد هو صديقه الحميم الذى لا يمكن أن يجرى اتفاقًا مع أية دولة ما لم يشترك معه فى ذلك الاتفاق، لأنهما يد واحدة، وبلد واحد، فوعده القنصل الروسى بتقديم المساعدة اللازمة[٥].

---

(١) Government of India to Lord G. Hamilton Telegraphic, Feb. 9. 1898. Enclosurra 2 in No. 30.

(٢) Government of India to Lord G. Hamilton Telegraphic, Feb. 9. 1898. Enclosurra 2 in No. 30.

(٣) لوتسكى، تاريخ الأقطار العربية ـ مترجم ص ٤٢٣.

(٤) Sir C. Scott to the Marquess of Landsdowne No. 365 st Petersburgh.

(٥) د. بدر الدين الخصوص ـ المصدر السابق ـ ص ص ١٢٠ ـ ١٢١.

ولم يكتف الروس بالاتصال بالشيخ مبارك ومحاولتهم إغراءه للميل إليهم، ونبذ المخططات الإنكليزية، وتقديم الوعود له ببذل كل التسهيلات والمساعدات له، وحمايته والحفاظ على استقلال بلاده[١]، بل راحوا يحرضون العثمانيين لإيجاد أدلة عينية من موظفين ودوائر وحاميات عسكرية فى الكويت، لتأكيد نفوذهم عليها، ورد خطر النفوذ والتحركات البريطانية فيها[٢].

وفى نطاق المساعى الروسية الرامية لمقاومة النفوذ البريطانى فى الكويت، واصلت روسيا حثها للدولة العثمانية للتصدى لذلك النفوذ، فأشار السفير الروسى فى الآستانة زينوفيف Zinovyev على الباب العالى بوجوب رفع الأمر إلى محكمة العدل الدولية فى لاهاى[٣].

ومضت الاستراتيجية الروسية فى تنفيذ خططها بهذا الشأن، فوضعت برامج أكثر فاعلية لها، ونشطت الدبلوماسية الروسية فى تنفيذها، وعليه فقد شهدت الفترة التالية نشاطاً روسيًا غير اعتيادى، أطلق عليه لوريمر تسمية «سلسلة من المظاهرات البحرية الروسية التى تستهدف أغراضًا سياسية». ويحدد لوريمر بداية تلك السلسلة بظهور الطراد الروسى (جيلاك Gilyak) فى الخليج عام ١٩٠٠، حيث زار بندر عباس، وبوشهر، والبصرة، والكويت، والمحمرة[٤].

ويذكر المؤرخ السوفيتى لوتسكى أن الطرادات لم تنقطع بعدئذ عن التردد على مياه الخليج[٥].

ولم تكن الحكومة البريطانية بغافلة عن التحركات الروسية فى الخليج، واتصالات قناصلها مع شيخ الكويت، حتى أن السفن الحربية البريطانية كانت تتعقب الطراد الروسى جيلاك فى جميع الموانئ التى رَسَا فيها. وتابعت السلطات البريطانية تحركات

---

(١) Government of India to Lord G. Hamilton Telegraphic, Jan. 8. 1902. Enclosurra in No. 6.

(٢) مذكرة من رئيس كتاب السلطان ـ قصر يلدز الهمايونى ـ رقم ٢٢٦٦ ص ٨ بتاريخ ١ ربيع ١٣٠٩هـ، الموافق ٤ تموز (يوليو) ١٩٠١.

(٣) مذكرة من رئيس كتاب السلطان ـ قصر يلدز الهمايونى ـ مكتب رئيس الكتاب ـ رقم ٧٨٧٧ ص ٢٠ بتاريخ ١٦ شوال ١٣١٩هـ الموافق ١٣ كانون الثانى (يناير) ١٩٠٢م.

(٤) د. مصطفى عبد القادر النجار ـ دراسات فى تاريخ الخليج العربى المعاصر ص ٧٣.

(٥) Lubsy: OP C, t. p. 336

الروس المتعلقة بإرسال قناصلها وسفنها إلى الكويت، فى محاولة من بريطانيا للتعرف على أهداف تلك الزيارات المتكررة، ومجمل ما دار خلال المباحثات بين الجانبين الروس والكويتى[١].

وبعد زيارة الطراد الروسى جيلاك إلى الكويت زار طراد روسى آخر الكويت، وهو الطراد (اسكولد Askold)، ثم ثالث هو (فاریاج Varyage) عام ١٩٠٢، وكان برفقة الطراد الفرنسى (انفيرتية). وقد اقتصرت أغراض زيارة السفينتين الروسيتين على المجاملات وتقديم الهدايا. وبعد ذلك قام القنصل الروسى فى البصرة بزيارة عمل للكويت فى نهاية ذلك العام (ديسمبر ١٩٠٢) على ظهر إحدى السفن الحربية الروسية، حيث أجرى مباحثات مع الشيخ مبارك، واستفسر منه عمَّا إذا كانت أى من السفن البريطانية قد جاءت إلى الكويت، كما تساءل عن مدى معرفة الشيخ بالاتفاق الذى تم بين الألمان والبريطانيين حول مد الخط الحديدى الألمانى إلى الكويت[٢].

ومضت روسيا على تصميمها فى محاولة التّصدى للنفوذ البريطانى فى الكويت، فلم يهدأ لها بال إثر عقد الشيخ مبارك اتفاقية عام ١٨٩٩م مع بريطانيا، وسعت بشتى الطرق لكى تثنى الشيخ عن سياسته الموالية لبريطانيا، وتقدمت بعدة عروض لكسب الشيخ، فعرض السير أوماتيكوف Omatiuikoif خدماته على الشيخ أثناء زيارته للكويت فى مقابل حصول بلاده على امتياز ملاحى، غير أنه لم يَحْظَ من الشيخ بنتيجة. كما تباحث المقيم السياسى الروسى فى بوشهر مع الشيخ فى إمكانية عقد معاهدة معه، غير أن الشيخ رفض جميع تلك العروض. ولكن روسيا لم تيأس، وأخذت تتحين الفرص لإقناع الشيخ مبارك بالتعامل معها، فلما تأزمت العلاقات بين الشيخ مبارك والسلطات العثمانية عام ١٩٠٠ لم تَفُتْ روسيا الفرصة، حيث أجرى قنصلها فى بغداد عدة اتصالات مع الشيخ مبارك[٦].

---

(١) Consul Wratislaw to Sir N. O'conor. No. I Confidential Bussorah Jan, 3. 1903. No. 24.

(٢) Koweit Agent to Lieutenant; General Kemball (Trandlation19th Ramazon 1320 (Dec. 20. 1902) Enclosure 2 in No. 31.

(٣) مذكرة من رئيس كتاب السلطان ـ قصر يلدز الهمايونى ـ مكتب رئيس الكتاب ـ رقم ٧٨٧٧ ص ٢٠ بتاريخ ١٦ شوال ١٣١٩هـ الموافق ١٣ كانون الثانى (يناير) ١٩٠٢م.

(٤) د. مصطفى عبد القادر النجار ـ دراسات فى تاريخ الخليج العربى المعاصر ص ٧٣.

(٥) Lubsky: OP C, t. p. 336.

(٦) د. مصطفى النجار المصدر السابق ص ٧٤.

ولم تنفك روسيا عن ممارسة شتى الأساليب للوصول إلى الكويت، فواصلت سفنهم زياراتها المتكررة، حيث زارت السفينة الحربية الروسية (بويارين Boyarin) الكويت فى مارس ١٩٠٢، ثم بعث الروس بإحدى سفنهم الحربية إلى الكويت فى ١٢ سبتمبر ١٩٠٤م[١]. حاملة رسالة للشيخ مبارك يعبر فيها الروس له عن استعدادهم التام لضمان حكمه إذا ما تصالح مع العثمانيين،واستقبل فى مدينته القناصل الروس والفرنسيين[٢].

وعندما فشلت كل الجهود الروسية الرامية لكسب الشيخ مبارك وتحويله عن الإنكليز أرادت روسيا أن تنتقم لنفسها،ولمّا كانت مدركة أن بريطانيا وراء رفض الشيخ مبارك لعروضها ومحاولاتها، لذلك حاولت ـ رداً على اتفاقية الحماية البريطانية الموقعة مع شيخ الكويت عام ١٨٩٩ ـ الاستيلاء على ميناء بندر عباس، بما فيه الجُزر الواقعة فى مضيق هرمز، فى محاولة لجعل هذه المنطقة نهاية لسكة حديد كان من المأمول أن تنشئتها عبر فارس، وكان اشتعال حرب «البوير» فرصة ملائمة لروسيا لكى تقوم بتنفيذ تلك الخطة»[٣].

وفى نطاق تحركات روسيا ضد بريطانيا فى المنطقة ـ رداً على اتفاقية الحماية البريطانية الكويتية ـ ضغطت روسيا على حكومة طهران كى تضع جزءاً من عوائد إقليم «فارس» على الخليج العربى تحت إشراف روسيا، وفاءً لديون الشاه لسنة ١٩٠٠، ولكن بريطانيا هددت الشاه بأنها ستتخذ الخطوات الحازمة لحفظ مصالحها، مما جعله يتردد فى قبول الأمر[٤].

وبالرغم من فشل محاولات الروس فى التأثير على الشيخ مبارك، فإن اتصالاتهم أصابت السلطات البريطانية بقلق بالغ، وأزعجتهم بشكل فاق ما سببته التحركات الفرنسية فى الكويت، وذلك نتيجة اعتقاد حكومة الهند الراسخ بأن المخططات الروسية كانت أقوى من كل أغراضها، كما كانت باعثًا لكل تحركاتها السياسية.

---

(١) د. بدر الدين الخصوصى، المصدر السابق ص ١٢٢.

(٢) Letter received by Shikh Mubarak.Dated I Rajab,1322 H. Sept. 12, 1904 (Translation), Enclosure 3 in No. 133.

(٣) د. جمال زكريا قاسم، المصدر السابق ص ٤٠١.

(٤) لوريمر، دليل الخليج جـ ١ ص ٥٥٨.

ومهما يكن الأمر، فإن المخططات والتحركات الروسية ـ رداً على اتفاقية الحماية البريطانية للكويت فى ٢٣ يناير ١٨٩٩م ـ لم تحقق أغراضها، فلا هى استطاعت التأثير على الشيخ ليتحول عن البريطانيين إليها (روسيا)، ولا حتى نفعت محاولاتها لحث الدولة العثمانية على التصدى للنفوذ البريطانى المستجد فى الكويت، وانتهى الأمر باعتراف كل الأطراف بجميع الاتفاقيات.

موقف ألمانيا من معاهدة الحماية البريطانية علي الكويت:

فاقت ردود الفعل الألمانية على اتفاقية الحماية للكويت سواها من الدول صاحبة المصالح فى المنطقة، بما فى ذلك الدولة العثمانية صاحبة السيادة الاسمية، وروسيا صاحبة خط حديد كابسنت، ومحطة الفحم. وكان أمراً طبيعيا أن تكون ردَّة فعل ألمانيا على تلك الاتفاقية قوية، فقد كان الهدف الأول لإيصال مشروع خط حديد برلين ـ بغداد إلى ألمانيا واختيار الكويت نهاية له. هو نسف المصالح البريطانية فى شرق البحر المتوسط ومصر، والعراق، والهند[١]. كما لم يُرْضِ ألمانيا أن تحل بريطانيا فى الكويت محل حليفتها وصديقتها الدولة العثمانية (الرجل العريض) والتى أخذت بيدها وحلَّت مشاكلها من مالية وعسكرية، وخطوط مواصلات، من أجل إبقائهما على قيد الحياة، والاستفادة منها فى الوصول إلى المنطقة، والحصول على مصالحها فيها. لذلك كانت ألمانيا وراء كل التحركات والأعمال التى قامت بها الدولة العثمانية للتصدى للمخططات البريطانية فى الكويت، وكانت ألمانيا تحث الدولة العثمانية وتدفعها لتثبيت نفوذها فى الكويت، وإيجاد أدلة عينية على سيادتها هناك، ونصحت كل من ألمانيا وروسيا الدولة العثمانية ببذل مساعيها ومحاولاتها لإقامة دائرة للعوائد، ومكتب للبرق، بالوسائل السلمية[٢].

كذلك تضامنت ألمانيا وفرنسا فى الإشارة على السلطات العثمانية بضرورة إحداث إدارات حكومية فى الكويت، كإدارة الجمارك، وإدارة الميناء، وغيرها، بالسرعة•الممكنة، لوضع أساس لنفوذ الحكومة العثمانية هناك. ونبهت الدولتان إلى وجوب الإكثار مِمَّا يعبر عن رسوخ الملكية العثمانية، وضرورة الإعراب عن ذلك علانية. وتشير ألمانيا إلى أن المنطقة عثمانية (حسب ادعائها) ولا ينبغى التخلى عن التعبير عن حق الحكومة

---

(١) رسالة الباحثة للدكتوراه (المنشورة) الكويت فى ظل الحماية البريطانية ص ٢٩.

(٢) F.O. 78 /5173 From Tawfik Pasha to Foreign Office, London 29 August 1901.

العثمانية فى الحُكم بإنشاء الدوائر الحكومية، لأن فى الإغماض عن ذلك وعدم الالتفات والاعتناء بحقوق الدولة العثمانية، والجهر بتبعية إلكويت لها خطراً على مركزها ونفوذها فى الكويت والمنطقة بأكملها[١].

وكردة فعل أولية للحكومة الألمانية على اتفاقية الحماية الكويتية البريطانية أمرت سفيرها فى الآستانة بإعلان وجهة نظرها، التى تتلخص فى أن إعلان الحماية البريطانية أمر يتنافى مع قرارات مؤتمر برلين لعام ١٨٧٨. ونظراً للمصالح الألمانية فى الكويت، ومستقبل خط سكة حديد برلين ـ بغداد، فإن الحكومة الألمانية سوف تعد هذا العمل خطوة غير ودية. فأجابه السفير البريطانى بأن الحكومة البريطانية لا تنوى إعلان الحماية على الكويت، شريطة ألا تجبرها الحكومة العثمانية بأعمالها على ذلك.

كما قابل السفير الألمانى فى لندن الكونت (مترنيخ Cont Metternich) وكيل وزارة الخارجية البريطانية (السير توماس ساندرسون Thomas Sanderson) لتأكيد وجهة نظر حكومته القائلة بأن الكويت جزء من الإمبراطورية العثمانية، وأن معاهدة عام ١٨٩٩ غير شرعية، لأنها عُقدت مع تابع للدولة العثمانية. فرد ساندرسون بأن ليس فى نية حكومته الإخلال بالتوازن الدولى فى المنطقة[٢].

ومن ناحية أخرى فقد قابل السفير البريطانى فى بزلين (فرانك كاسبل Frank L. Kasselle) (الدكتور روسن Dr. Rosen) المستشار فى وزارة الخارجية الألمانية، وتباحث معه حول مستقبل خط حديد بغداد، والأحوال العامة فى الإمبراطورية العثمانية، خاصة فى العراق والكويت، وقد بين السفير للمستشار أن الكويت تابعة للسلطان من الناحية الفنية فقط، ولكنها فى الحقيقة تتمتع باستقلال تام، وقد سبق لها أن تصرفت كبلد مستقل فى العلاقات الدولية. غير أن الدكتور روسن عَلَّقَ بأن شيخ الكويت تابع للسلطان[٣].

وفى محادثة بين السفير الألمانى فى لندن مترنيخ، والمركيز لانسداون وزير الخارجية البريطانية ـ والتى أرسلها الماركيز إلى السير فرانك لاسيل (السفير البريطانى فى

(١) مذكرة من رئيس كتاب السلطان (تحسين) ـ قصر يلدز الهمايونى ـ مكتب رئيس الكتابّ / رقم ٢٢٦٦ ص ٨، بتاريخ ١ ربيع ١٣٠٩هـ، الموافق ٤ تموز (يوليو) ١٩٠١م.

(٢) F.O. 78 /5174 Foreign Office to Viceroy. 9 September 1901. Jo. 65.

(٣) F.O. 78 / 5173. Lord Lanndowne report to Lord Salisbury on the German Railway Scheme. No. 191, July 1901.

الآستانة» ـ أشار السفير الألمانى إلى أن بلاده تعد الكويت جزءًا من الأملاك العثمانية، وعضدها فى ذلك فقرة من مؤلف اللورد كيرزون عن (فارس والمشكلة الفارسية (جـ ٢ ص ٤٦٢). فأوضح الماركيز لانسداون رأيه حول ما ذكره السفير الألمانى بأنه لا يمانع فى إعطاء السلطان بعض السيادة على الكويت، مع إلباسها طابعًا من الغموض، ولكنه أكد أن حكومته تعارض بشدة أن يغتصب الباب العالى سلطات لم تكن مُمَارَسَة من قبل على الشيخ[١].

وقد فوض السير لاسيل بأن يستخدم أسلوبًا على غرار رسالةالسير أوكونر بتاريخ ١ / ٤ / ١٩٠٠، مبينا أن الحكومة البريطانية لا تنوى تغيير الوضع القائم، إلا إذا اضطرتها الدول الأخرى إلى ذلك. وكان هذا الرد قد أُعدَّ لاستعمال ملك بريطانيا ردا على استفسار الإمبراطور الألمانى منه حول وضع الكويت[٢].

وفى مذكرة أعدها لانسداون لاستخدام الملك، وسلم نسخة منها إلى مترنيخ، الذى أرسلها بدوره إلى الإمبراطور الألمانى ـ أكد لانسداون استقلال الكويت عن الدولة العثمانية. فأشار مترنيخ إلى كلام أوكونر عام ١٩٠٠ حول عدم رغبة الحكومة البريطانية فى التدخل فى سيادة السلطان على مناطق نفوذه، ـ ومنها الكويت ـ فنفى اللورد لانسداون أن تكون سيادة السلطان قائمة على الكويت، وأوضح أن للسيادة وصفًا محدودًا لدى شيخ ينتمى إلى طبقة المتمتعين بقدر كبير من الاستقلال الفعلى فى المنطقة، الأمر الذى وجدت معه بريطانيا أن من الضرورى إقامة علاقات مباشرة مع الشيخ، بفرض حماية على بلاده، ولتأمين التجارة البريطانية. وبرغم استعداد بريطانيا للحفاظ على الحالة الحاضرة (للوضع الراهن) فإنها لاتستطيع أن تقبل محاولات الدولة العثمانية لفرض شروط على شيخ كان متحررًا منها فى الأصل. وأن بريطانيا تعد طرح هذه المسألة مجرد مناقشة ودية ومباشرة مع الباب العالى. وأبلغ الكونت مترنيخ بالتأكيدات المتبادلة بين بريطانيا والدولة العثمانية حول الحفاظ على الوضع القائم[٣].

---

(١) F.O. 78 / 5113 From the Marquess of lansdoune to Sir. F. Lascelles 26 October 1900.

(٢) F.O. 78 / 8113 Extract. From Memorandum on Question Which may be mentioned by the German Emperor to the King.

(٢) F.O. 78 \ 5173, Koweit, Confidential, No. I. The Marquess of Lonsdoune to Sir F. Lascelles. (No. 304 confidential) Foreign Office September 11, 1901.

وبذلك أعطى الألمان أهمية خاصة وإضافية للكويت، بالرغم من أن الأخيرة كانت على المسرح السياسى الدولى منذ فترة طويلة، ولكن يمكن القول بأن هناك أربعة أمور استجدت على مسرح الأحداث، أكسبت الكويت تلك الأهمية الفائقة، وأحدثت مجابهة فعلية بين بريطانيا والقوى المنافسة الأخرى وهى:

ـ المشاريع الروسية فى الكويت، لاسيما مشروع كابنست للخط الحديدى ومحطة الفحم.

ـ التقدم الألمانى من خلال سكة حديد بغداد.

ـ معاهدة الحماية البريطانية عام ١٨٩٩ وما تبعها من امتيازات واحتكارات بريطانية فى الكويت.

ـ النزاع بين الكويت وأمير نجد من جهة، وبين الكويت والدولة العثمانية من جهة أخرى.

ومن الثابت أن بريطانيا لم تعترف بالكويت جزءًا لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانى، ولكنها اعترفت بوجود علاقات خاصة بين الشيخ والسلطان العثمانى، ولكنها لم تعلن استقلال الكويت، واتفاقيتها معها فى بداية الأمر نتيجة ظهور الخطر الألمانى، وخشية الدخول فى أزمة سياسية معقدة مع فرنسا وروسيا وألمانيا بتهمة خرق بريطانيا لمعاهدة برلين[1]. وهو الأمر الذى حدث بالفعل من قبل ألمانيا حين أعلن سفيرها فى برلين بأن معاهدة الحماية لعام ١٨٩٩م أمر يتناقض مع قرارات مؤتمر برلين ١٨٧٨م.

ودأبت ألمانيا على الوقوف فى وجه بريطانيا دفاعًا عَمَّا تدعيه من حقوق السيادة للدولة العثمانية فى الكويت. ومن ذلك ما قامت به ألمانيا من احتجاج على منع قائد السفينة البريطانية (بيرسوس Perseus) لقائد السفينة العثمانية (رحاف) من إنزال قوات إلى الكويت، فأشارالسفير الألمانى فى لندن (مترنيخ) فى ٣ سبتمبر ١٩٠١م إلى أنه إذا كان بالتهديد باستخدام القوة منعت الحكومة البريطانية السلطان من إنزال قوات إلى الكويت فإنها بذلك (بريطانيا) ترفض الاعتراف بسيادة السلطان التى تعهدت بعدم الإخلال بها فى هذه المنطقة، وإن الحكومة الألمانية اعتبرت أن الكويت ـ بلا منازع ـ جزءًا من الأراضى

(١) د. محمود على الداود، الخليج العربى والعلاقات الدولية جـ ١، ١٨٩٠ ـ ١٩١٤، ص ١٦٧.

المملوكة للسلطان. فأعاد السير توماس ساندرسون تعهدات اللورد لانسداون من أن بريطانيا لاترغب فى تعكير الوضع الحاضر(١).

وفى الحقيقة كانت الدولة العثمانية دائمًا ـ وبتحريض من ألمانيا ـ هى التى تخل باتفاقية الوضع الراهن، فى حين ترد بريطانيا على ذلك بالوسائل الدبلوماسية، أو تضطر لاستعمال مظاهر القوة(٢). كما قابل السفير الألمانى فى لندن وزير الخارجية البريطانية حول الموضوع ذاته مستفسرًا عَمَّا جاء على لسان قائد السفينة البريطانية بيرسوس لقائد زحاف من أن الكويت تحت الحماية البريطانية، فنفى وزير الخارجية البريطانية ذلك، مشيرًا إلى أنه لابد أن يكون قد وضع خطأ فى كلام قائد السفينة الحربية البريطانية، أو أن يكون هناك سوء فهم، وما الكويت إلا جزء من الدولة العثمانية، ولاداعى أصلا وقطعًا لأى مداخلة أو حماية أجنبية عليها(٣).

ونظرًا لانزعاج بريطانيا من موقف ألمانيا المعادى لمعاهدة الحماية وللنفوذ البريطانى فى الكويت، ودفعها للسلطات العثمانية لخلق المشاكل أمام بريطانيا هناك، فإنها استغلت حاجة ألمانيا لموافقتها على مد خط حديد برلين ـ بغداد، بعد أن رفض الشيخ مبارك التفاوض مع البعثة الألمانية، مؤكدًا وجوب الرجوع إلى الحكومة البريطانية(٤) ـ فأبلغت بريطانيا الحكومة الألمانية بمعاهدتها مع الشيخ، وذلك حين اجتمع أوكونر السفير البريطانى بالسفير الألمانى فى الآستانة (فون مارشال) Baron Von - Marchall وأبلغه بأن من صالح القائمين على مشروع الخط الحديدى أن يعرفوا أن الحكومة البريطانية لديها اتفاقٌ مع شيخ الكويت لايتعارض مع الموقف الراهن، لكنه يمنع الشيخ من منح أى امتياز فى أراضيه لأى دولة أخرى قبل الحصول على موافقة الحكومة البريطانية(٥).

ولقد جرت محاولات تبناها السفيران البريطانيان فى كل من الآستانة وبرلين، لأجل تقوية العلاقات مع ألمانيا، للوصول إلى حل مُرْضٍ لقضية الامتيازات الألمانية فى

---

(١) وثيقة رقم ٢٣ مجموعة م ف ٢ ـ من وثائق حكومة الهند ـ المكتبة المركزية للدولة، تقرير شامل عن أحوال الكويت فى الفترة من ١٨٧١ / ١٩٠١ ـ إعداد المكتب الخارجى، بتاريخ ١١ / ٩ / ١٩٠١م.

(٢) رسالة الباحثة للدكتوراه (المنشورة) ص ٢٥.

(٣) مذكرة من رئيس كتاب السلطان تحسين باشا ـ قصر يلدز الهمايونى ـ مكتب رئاسة الكتاب رقم ٣٦٧٤ ـ ص ١، بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٣١٩هـ، الموافق ٢٣ اغسطس (آب) ١٩٠١م.

(٤) F.O. 78 / 5114 Memorandum from Sir O'connor to Col Meade and Consul Wratislaw 27th Jan. 1900.

(٥) F.O. 78 / 5114 From Sir O'connor to Foreign office, 12 Jan, 1900.

الإمبراطورية العثمانية، ومدى تأثيرها على النفوذ البريطانى فى الخليج العربى والعراق[١]. وكان من نتيجتها أن اعترفت ألمانيا بالنفوذ البريطانى فى الكويت على لسان السفير الألمانى فى الآستانة، الذى أوضح أن ألمانيا لا ترغب فى الحصول على أية حقوق للسيادة فى الكويت، وإنما انحصرت أهمية الكويت بالنسبة لها باعتباره النهاية المقترحة لخط حديد برلين ـ بغداد. وأن الاتفاق حول هذا المشروع سيكون مع بريطانيا[٢].

ولكن تأخذ الحماية البريطانية على الكويت وضعها الطبيعى والرسمى، فقد أرسل (كيرزون) نائب الملك فى الهند رسالة إلى الإمبراطور الألمانى، ذكر فيها أن حكومته وقعت اتفاقية مع شيخ الكويت، وأنها لاترغب فى التدخل فى سيادة السلطان العثمانى، أو تغيير الوضع الراهن. ولكن بشرط ألا تُمَسَّ المصالح البريطانية فى الخليج، أو تُعْطَى أية دولة حقوقًا على أرض الكويت. كما أن بريطانيا لا ترغب فى عرقلة السُّبُل أمام الحكومة الألمانية لمد خط الحديد، بل تشترط أن تكون المفاوضات من أجل الوصول إلى اتفاق بهذا الشأن مع الحكومة البريطانية[٣].

وهكذا تضطر الظروف الدولية بريطانيا إلى إفشاء اتفاقيتها مع الشيخ، فتجد الدول الأوربية نفسها أمام أمر واقع، وتعترف بهذا الوضع الجديد.

على أن هذه الاتفاقية كانت بصفة خاصة ضربة موجهة للدولة العثمانية، تهديدًا لنفوذها فى الخليج العربى والعراق[٤]، فقد كانت الدليل الواضح على عجز السلطان عن الدفاع عن الأراضى التى تمتد إليها سلطته، أو يدعى السيادة عليها[٥].

* * *

(١) F.O. 78 / 5114 form Lord Curzon to German Emperor, October 1901.

(٢) F.O. 78 /5113 From Frank Lascelles to Foreign Office 15 Jan, 1900.

(٣) رسالة الباحثة للدكتوراه (المنشورة) ص ٣١.

(٤) المصدر السابق ص ٣١.

(٥) د. عبد العزيز نوار ـ المصالح البريطانية فى أنهار العراق، ص ص ١٩١ ـ ١٩٤.

قائمة المراجع والمصادر

أولا ـ وثائق غير منشورة:

١ ـ وثائق عثمانية:

ـ صورة مضبطة مجلس النظار (الوزراء) العثمانى المتعلقة بمحضر اجتماعه بتاريخ ١٤ شعبان ١٣١هـ / الموافق فبراير ١٨٩٦م، ملف ٧٨م.

ـ كتاب رئيس كُتاب السلطان (حضرة الشهريار)، قصر يلدز الهمايونى، دائرة رئيس الكُتاب رقم ٦٢، بتاريخ ٢ شعبان عام ١٣١٧هـ، الموافق ٢٣ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٨٩٩م.

ـ كتاب ناظر الأمور الداخلية إلى الصدر الأعظم، الباب العالى دائرة الأمور الداخلية، مكتب مكتوبى، ١٥ شوال ١٣١٧ هـ، الموافق ٣ شباط (فبراير) ١٨٩٩م.

ـ مذكرة رئيس كتاب السلطان، قصر يلدز الهمايونى، مكتب رئيس الكتاب، رقم ٤٤٦٦ ص ٦ بتاريخ ٦ جمادى الآخرة ١٣١٨هـ الموافق ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٠٠.

ـ كتاب من المجلس المخصوص إلى الباب العالى، بتاريخ ١٧ جمادى الأولى ١٣١٨هـ، الموافق ١٨ آب (أغسطس) ١٨٩٩، ملف ٧٨ ص ٥م.

ـ كتاب من رئيس كتاب السلطان، قصر يلدز الهمايونى، مكتب رئيس الكتاب، بتاريخ ٧ رمضان ١٣١٧هـ الموافق ٢٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٩٩م.

ـ مذكرة من رئيس كتاب السلطان، قصر يلدز الهمايونى، مكتب رئيس الكتاب، رقم ٤١٦٦ ص ١٢، جمادى الأولى ١٣١٧هـ، الموافق ١١ آب (أغسطس) ١٨٩٩.

ـ مذكرة من رئيس كتاب السلطان رقم ٧٩٢٧، ص ٢٣، قصر يلدز الهمايونى، دائرة رئيس الكتاب.

- مذكرة من رئيس كتاب السلطان، قصر يلدز الهمايونى، دائرة رئيس الكتاب رقم ٢٢٦٦ ص ٨، بتاريخ ١ ربيع الأول ١٣٠٩هـ، الموافق ٤ تموز (يوليو) ١٩٠١م.
- صورة للأصل لبرقية الشفرة الواردة من ولاية البصرة إلى الباب العالى، دائرة الصدر الأعظم، مكتب مكتوبى، مستعجل جدا، من محسن باشا، بتاريخ ١٣ أغسطس ١٩٠١ ص ١٠م ٢.
- مذكرات مدحت باشا (ترجمة حالة) وثائق وزارة الخارجية الكويتية.
- كتاب من مدحت باشا إلى الصدر الأعظم، ولاية بغداد إلى الباب العالى، دائرة الصدر الأعظم.
- مذكرات المجلس المخصوص إلى السلطان، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٣١٩هـ / ١٥ آب (أغسطس) ١٩٠١م، وتحمل توقيعات إلى الصدر الأعظم (خليل رفعت) ناظر الخارجية (وأحمد توفيق إسماعيل) رئيس مجلس الشورى، وناظر البحرية، وقائد العسكر، وناظر العدل، وشيخ الإسلام، مستشار الصدارة، وغيرهم كثيرين.
- مذكرة من رئيس كُتاب السلطان، قصر يلدز الهمايونى، دائرة رئيس الكتاب، رقم ٢٦٧٤ ص١، بتاريخ٢٢ جمادى الأولى ١٣١٩هـ الموافق ٢٣ آب (أغسطس) ١٩٠١م.
- كتاب من رئيس كتاب السلطان، قصر يلدز الهمايونى، دائرة رئيس الكتاب، رقم ٦٧٧٠، ص ١٤، بتاريخ ٥ رمضان ١٣١٩هـ، الموافق ٣١ كانون أول (ديسمبر) ١٩٠١م.
- كتاب من رئيس كتاب السلطان، قصر يلدز الهمايونى، دائرة رئيس الكتاب، رقم ٩١٧١٥ ص ٥٢.
- كتاب رئيس كتاب السلطان، قصر يلدز الهمايونى، دائرة رئيس الكتاب، رقم ٨٠٣٧ ص ٩، بتاريخ ٢٣ شوال ١٣١٩هـ، الموافق ٢ كانون الثانى (يناير) ١٩٠٢م.
- مذكرة من رئيس كتاب السلطان، قصر يلدز الهمايونى، دائرة رئيس الكتاب، رقم ٧٥٠١ ص ٢٥، فى ٢ شوال ١٣٢٠هـ، الموافق ١٩كانون الأول (ديسمبر) ١٩٠٢م.
- كتاب من رئيس كتاب السلطان، قصر يلدز الهمايونى، دائرة رئيس الكتاب، رقم ١٩٧٠ ص ٢٤، فى ٢٠ من ذى الحجة ١٣١٩هـ، الموافق ١٧ آذار (مارس) ١٩٠١م.

ـ مذكرة من رئيس كتاب السلطان، قصر يلدز الهمايونى، دائرة رئيس الكتاب، رقم ٧٩٧٧ ص ٢٠، بتاريخ ١٦ شوال ١٣١٩هـ، الموافق ١٣ كانون الثانى (يناير) ١٩٠٢.

ـ كتاب من رئيس كتاب السلطان، قصر يلدز الهمايونى، دائرة رئيس الكتاب، رقم٧٨٧٣ ص ٢٦، بتاريخ ذى القعدة ١٣٢٢هـ، الموافق كانون الثانى (يناير) ١٩٠٤م.

٢ ـ الوثائق البريطانية:

(أ) وثائق وزارة الخارجية البريطانية الموجودة في مكتب السجلات العامة في لندن:

Public Record Office:

F.O. 78 / 5113	1897
F.O. 78 / 5114	1899
F.O. 78 / 5173	1901
F.O. 78 / 5174	1901
F.O. 78 / 5251	1901
F.O. 60 / 599	
F.O. 371 / 6853	1933
F.O. 371 / 5220	1920
F.O. 371 / 10005	1923
F.O. 371 / 13070	1928
F.O. 371 / 8292	1931

(ب) وثائق القسم السياسى والسرى:

Political & Secret Library:

India Office Library **(سجلات وزارة الهند):**

1 - Secret letters and Enlosures for India.

2 - Secret letters to India.

3 - Political and Secret letters from the persian Gulf.

4 - Enclosures to Bombay Secret letters.

5 - Peria and Persian Gulf.

6 - Bombay Secret letters recieved.

7- Home Correspondences.

ويحوى هذا القسم مجموعة مهمة جدا للدارسى تاريخ الخليج، هى : R / 15 Persian Gulf وتقع وثائق الكويت هنا تحت هذا الرقم.

وأهم الوثائق التى رجعنا إليها فى هذا القسم ما يلى:

R/ 15 / 53/ 44

I.O.L/ 18 / B. 395.

P. 4224

L / P / 5 / 3

L / P / 5 / 10

L / P / 5 / 18

L / P / 5 / 11

(جـ) وثائق حكومة الهند (مترجمة) ومصنفة فى الكتب المركزية للدولة:

١ ـ وثيقة رقم ٢، المجموعة م ف ٢، بتاريخ ٢٢ / ٣ /١٨٩٧م.

٢ ـ وثيقة رقم ٦، المجموعة م ف ٢، بتاريخ ٢٢ / ٣ /١٨٩٧م.

٣ ـ وثيقة رقم ٧، المجموعة م ف ٢، بتاريخ ٢٢ / ٣ /١٨٩٧م.

٤ ـ وثيقة رقم ٩، المجموعة م ف ٢، بتاريخ ٢٢ / ٣ /١٨٩٧م.

٥ ـ وثيقة رقم ١٠، المجموعة م ف ٢، بتاريخ ٢٢ / ٣ /١٨٩٧م.

٦ ـ وثيقة رقم ١٨، المجموعة م ف ٢، بتاريخ ٢٢ / ٣ /١٨٩٧م.

٧ ـ وثيقة رقم ٢٥، المجموعة م ف ٢، بتاريخ ٢٢ / ٣ /١٨٩٧م.

٨ ـ وثيقة رقم ٢٧، المجموعة م ف ٢، بتاريخ ٢٢ / ٣ /١٨٩٧م.

ثانياً ـ قائمة المصادر والمراجع العربية:

١ ـ د. جمال زكريا قاسم، دراسة لتاريخ الإمارات العربية (١٨٤٠ ـ ١٩١٤)، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٧٤م.

٢ ـ حسين الشيخ خزعل، تاريخ الكويت جـ ٢ بيروت ١٩٦٣م.

٣ـ حسين محمد البحارنة، دول الخليج الحديثة، مؤسسة الحياة ـ بيروت ـ ١٩٧٣م.

٤ـ خالد سعود الزيد، الكويت فى دليل الخليج، د.ص.ج لوريمر، القسم التاريخى، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٨١.

٥ ـ د. سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى وجنوب الجزيرة العربية ـ القاهرة، ١٩٦٠.

٦ ـ سيف مرزوق الشملان، من تاريخ الكويت، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٥٩م.

٧ـ عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، بيروت، ١٩٧١م.

٨ ـ د. فتوح عبد المحسن الخترش، سالدانها، ج، التاريخ السياسى للكويت فى عهد مبارك، دراسة وثائقية مقارنة بالمؤرخين المحليين، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

٩ ـ د. فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا فى الخليج العربى ١٨٥٣ ـ ١٩١٤م، جـ ٢، منشورات ذات السلاسل، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

١٠ ـ لوريمر، ج.ج، دليل الخليج، القسم التاريخى، جـ ١، ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر، الدوحة، ١٩٦٧م.

١١ ـ نوفسكى، تاريخ الأقطار العربية (مترجم) دار التقدم، موسكو، ١٩٧١.

١٢ ـ محمود على الداود. الخليج العربى والعلاقات الدولية، جـ ١٨٩٠ ـ ١٩١٤م، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦٠.

١٣ ـ د. مصطفى عبد القادر النجار:

ـ التاريخ السياسى لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربى، منشورات مركز دراسات الخليج العربى بجامعة البصرة، ١٩٧٨م.

ـ دراسات فى تاريخ الخليج العربى المعاصر، معهد البحوث والدراسات العربية، البصرة (١٩٧٥م).

١٤ـ د. ميمونة خليفة الصباح:

ـ رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان: «العلاقات الكويتية فى الفترة بين ١٨٩٦ ـ ١٩٣٩» قدمت لجامعة الكويت عام ١٩٧٥م.

ـ رسالة دكتوراه منشورة تحت عنوان «الكويت فى ظل الحماية البريطانية» الكويت، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

المقالات المنشورة فى الدوريات العربية:

١ ـ د. جاكلين إسماعيل: سياسة بريطانيا فى الخليج والكويت فى القرن التاسع عشر، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد السادس عشر، السنة الرابعة، تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٨م / ذى القعدة ١٣٩٨هـ.

٢ ـ د. بدر الدين عباس الخصوصى: النشاط الروسى فى الخليج العربى ١٨٨٧ ـ ١٩٠٧، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الثامن عشر ـ السنة الخامسة، ربيع الثانى ١٣٩٩هـ، الموافق أبريل ١٩٧٩م.

٣ ـ سجل الكويت اليوم، دائرة المطبوعات والنشر لحكومة الكويت، عام ١٩٧٥م.

المراجع والمصادر الأجنبية:

١ ـ - Frazer. L: - India under Curzon and After, London, 1911.

٢ ـ - Craves (phillip) The life of Sir percy Cox, Lomdon, 1951.

٣ ـ - Chirole Velentine, The problem of Asia, London 1903.

٤ ـ - Hay (Rupert): The Persian Gulf States, washington M.E. Institute 1959.

٥ - Hand Book Prepared under the direction of Great Bribain, Foreign office, Historical section Persian Gulf, No.67 London 1920.

٦ ـ - Lutsky: Modern History of Arab Corntries,Noscow, 1969.

٧ ـ - Whigham (N.J.) The Persian Problem, London1903

* * *